دراسات اقتصادية ٤

موريس دوب

النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة

طبعة ثانية

ترجمة

الدكتور هشام متولي

دار الطليعة - بيروت

النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة

ص . ب ١١١٨١٣
تلفــون ٣٠٩٤٧٠

الطبعــة الاولــى
كانون الاول (ديسـمبر) ١٩٦٦
الطبعة الثانية
نيسـان (أبريـل) ١٩٧٩

موريس دوب

النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة

ترجمة

الدكتور هشام متولي

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

هذه ترجمة كتاب :

Economic Growth and Under - developed countries
By : Maurice Dobb
(First Edition , 1963)

مقدمة

سنحاول في هذا الكتاب الصغير ان نوضح بعض الاوجه الاساسية للتطور او النمو الاقتصادي ، وذلك بقدر ما يسمح به الموضوع من تبسيط وبعد عن اللغة الاصطلاحية . والمسائل التي سنتناول معالجتها هي أهم القضايا المطروحة على عالمنا الحاضر ، وذلك بسبب ارتباطها بامكانيات البلدان التي كانت مستعمَرة وشبه مستعمرة في الانطلاق في ميدان التنمية الاقتصادية المستقلة ، والوسائل التي يمكن استخدامها لبلوغ هذا الهدف. لقد اصبح من شائع القول الاشارة الى ان هذه البلدان تحتل اليوم مركزا حساسا في الميدان السياسي ، وان التطور العالمي في آخر القرن الذي نحياه انما يتعلق بدرجة كبيرة بالطريق التي ستختار سلوكها ، اما في الوقت الحاضر ، فان تأخرها الاقتصادي يعرقل سيرها ، وذلك الى جانب الفقر العام المدقع المصابة به ، كما سنأتي على شرح ذلك فيما يلي من صفحات. والضعف الناتج عن وضعها هذا ينزع لان يربطها بعجلة الاستعمار الذي تسعى هذه البلدان للتخلص منه لتحقق استقلالها السياسي . وحتى تتمكن بقدر ما يمكن لها من السرعة ان تقضي على مظاهر ضعفها الاقتصادي ، فانها ستظل مرتبطة بما يسمى

« بالاستعمار الجديـد » .

هناك مسائل اخرى هامة ترتبط ارتباطا شديدا بالقضايـا التي سنعالجهـا ،ولكننا لن نتعرض لبحث هذه المسائل في هـذا الكتاب الصغير : وذلك كقضيـة معرفة اذا كان يمكن للبلـدان المتخلفة ان تتجنب كلية طريق ومراحـل التطـور الرأسمالـي . اما بالنسبة للنقاط المشار اليهـا في الفصلين : الرابع والخامس، فانهـا ذات اهميـة اساسية في السياسـة الاقتصادية للبلدان الاشتراكيـة .

ورغم ان قصدنا في هذا الكتاب استبعاد كل ما يتعلق باللغة الاصطلاحية (ان هذه الدراسة الصغيرة ليستموجهة للاقتصاديين المختصين) ، فلا بد لنا من تنبيه القارىء الى ان هناك حدا لا يمكن تجاوزه في معالجة هذه المواضيع باللغة اليوميـة الدارجـة دون ادخال بعض المفاهيم الجديدة ، واستعمـال شيء مـن الارقـام والحسابات المبسطة . وعلينا ان نضيف ان الذي يظن انه سيجد في هذا الكتاب حصة لجميع المظاهر المتعددة لهذا الموضوع الواسع انما سيصاب بالخيبة . والاتيان بالايجاز يعني الاختيار والتركيز على عدد محدود جدا من المسائل . ومـا اخترنـاه مـن مواضيع وبحثناه انما يصنف من بين القضايا التـي دارت حولهـا مؤخرا وبصورة رئيسية المناقشات والمساجلات .

حقائق حول التنمية

ما من احد يجهل ان جميع الاقتصاديين ، شأنهم في ذلك شأن السياسيين ، يتحدثون اليوم عن التنمية . ولا يبدو هذا مثيرا للعجب للوهلة الاولى . فمن جهة ، يلاحظ ان هذا الموضوع من البداهة لدرجة لا بد معها للاقتصاديين من الاهتمام به . ومن جهة ثانية ، يلاحظ ان التنمية الاقتصادية (او التقدم كما يقولون عادة) كانت موضع الاهتمام الرئيسي لاوائل الاقتصاديين منذ قرن ونصف (مثال : كتاب من يدعونه : « بأبي الاقتصاد السياسي » ، آدم سميث ، وعنوانه : « بحوث حول طبيعة واسباب ثروة الامم ») . ومع ذلك فان اهتمام الاقتصاديين، وحتى وقت قريب ، كان موجها نحو مواضيع اخرى . فلاكثر من قرن ونصف ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، تركز اهتمام الاقتصاديين بصورة رئيسية حول ما اسموه بشروط التوازن الثابت (وذلك بغاية معرفة اذا كان يمكن للمزاحمة (المنافسة) التامة ان تؤدي، ام لا ، الى نتيجة مثالية او بلوغ الحد الامثل للتوازن) (١) وهدفت

---

(١) للراغب في الوقوف على مفهوم المزاحمة التامة، ان يراجع كتاب «الاقتصاد السياسي ـ آلية تشكل الاسعار ـ الجزء الثاني » دمشق ـ بيروت ١٩٦٥ ،نشر=

الابحاث الاساسية والاهتمامات الفكرية الجديدة التي تمت خلال الفترة حول عام ١٩٣٠ الى دراسة اسباب البطالة والتموجات الاقتصادية . فتحول الاهتمام نحو المسائل المتعلقة بالتنمية والتطور بدأ منذ حوالي عشر سنوات اذن ، وبذلك يكون ذا دلالة لم تكن لتبدو من النظرة الاولى . وليس من الضروري الذهاب بعيدا لاكتشاف الاسباب ، ونأمل ان نستخلص بوضوح مما يلي من كلام .

ولكن قبل ان نتعرض لبحث بعض القضايا والنظريات، سنلقي نظرة على الاحداث ذاتها التي تؤلف وتشكل التنمية الاقتصادية، وذلك بالقدر الذي نتمكن فيه من تلخيصها بسهولة بلغة الارقام.

لنبدأ بذكر كلمة تفسيرية عن القاعدة المتبعة من اجل حساب درجة او نسبة التنمية . من البديهي الاشارة الى ان هناك طرقا عديدة يمكن بواسطتها التوصل الى مثل هذا الحساب . ولكن اكثرها استعمالا وشيوعا تقتضي قياس الانتاج الصناعي الكلي مع تقدير مختلف العناصر المؤلفة له ، بشكل او بآخر ، وذلك مثلا بواسطة الاسعار السائدة خلال سنة معينة . من الممكن ايضا استخدام الدخل القومي الاجمالي (او الانتاج القومي) الذي يتضمن الزراعة والصناعة ، واحيانا الخدمات والتجارة . اما اذا اعتمدنا طريقة مستوى المعيشة ، فمن الواجب الاعتماد حينئذ على الانتاج للفرد الواحد P. Per Capita . واذا بحثنا عن الرقم القياسي للتقدم الكيفي qualitatif للانتاج ، ولزيادة الامكانيات البشرية، فلا بد من ان نوجه اهتمامنا الى معرفة زيادة الانتاج للعامل المستخدم ، اي معرفة الانتاجية . ان كل طريقة من هذه الطرق

= دار اليقظة العربية ، تاليف جان مارشال ، وترجمة هشام متولي . كذلك من الممكن مراجعة المحاضرة الاولى من كتاب الاستاذ اوسكار لانجه « التخطيط والتنمية الاقتصادية » . دمشق ١٩٦٥ ، ترجمة هشام متولي ، حول هذا الموضوع بشكل عام .

تصح لوضع معين ، لا يمكن القول ان هذه الطريقة اكثر صحة من البقية .

ان التقدم ، او النمو الاقتصادي ، هو امر جديد نسبيا في التاريخ البشري . فقبل ظهور الرأسمالية ، لم تكن المجتمعات لتحقق تقدما في الاساليب التي تتبعها للحصول على وسائل معاشها وبقائها . ونظرا لكونها كانت متألفة بصورة خاصة من العاملين في الزراعة (بالاضافة الى بعض اصحاب الحرف اليدوية الذين كانوا يعملون بصورة اساسية لمصلحة الطبقة المسيطرة واتباعها) ، فقد كان تغيرا بسيطا يطرأ عليها من سنة لاخرى، باستثناء حالة تناوب المواسم الطيبة والسيئة ، او التعرض لحرب او وباء. وهذا الكلام لا ينفي كون الضغوط والصراعات تلعب دورها داخل هذه المجتمعات ، اي انها لم تكن جامدة . ولكن التغيرات فيها كانت تتحقق خلال فترات زمنية طويلة جدا ، وذلك اذا ما قورنت بالايقاع السريع للتغير الذي اعتدنا عليه خلال القرنين الماضيين .

كتب الاقتصادي اللورد كينز بحثا تردد ذكره كثيرا عن « اقتصاد احفادنا » جاء فيه : لم يطرأ تغير كبير على مستوى معيشة الانسان المتوسط منذ اقدم العصور التي نعرفها ... حتى بداية القرن الثامن عشر ... من المؤكد انه كانت هناك مستويات عالية واخرى منخفضة . كذلك حلت المحن : الوباء والمجاعات والحرب . وتخلل ذلك كله فترات من السعادة . ولكن لم يحدث اي تغير عنيف باتجاه التقدم ... هناك سببان وراء هذا البطء في التقدم ، او عدمه : الافتقار الشديد لتبديلات هامة في الميدان التقني (التكنيكي) ، وافتقاد تراكم رأس المال » .

ولكن ظهور الراسمالية بقدرتها الآلية وانتاجها الصناعي ، ومن ثم تلك التغيرات التقنية المستمرة ، وعمليات تراكم رأس المال ، ادت جميعها الى ادخال تبديلات جوهرية على الوضع المذكور اعلاه للمجتمعات . قال المؤرخ الانكليزي الشهير

Macaulay ان التقدم « اصبح سريعا بصورة محزنـة » خـلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ومـن الممكن هنـا تذكـر الملاحظة التي اوردها ماركس في « البيان الشيوعي » حول الطبقة الراسمالية ، كتب يقول : « لقد لعبت الطبقة البورجوازيـة دورا ثوريا جدا على مسرح التاريخ ... لقد كانت اول من اثبت ما يمكن لقدرة الانسان ان تحقق ... ولم تكن بقادرة على البقـاء دون ان تطور بصورة ثورية مستمرة وسائل الانتاج ... ان ما يميز العهد البورجوازي ويجعله مختلفا عن غيره هو التحول المستمر للانتاج».

وهكذا فان نمو الانتاج الصناعي العالمي خلال المئـة سنـة الاخيرة ، محسوبا او مقاسا بانتاج الفرد الواحـد Per capita يتجاوز بعديد من المرات كل ما تحقق سابقـا منذ بـدء التاريـخ البشري . فخلال مئة عام ، ازداد الانتـاج الصناعي العالمي مـن ثلاثيـن الى اربعين مثلا بالنسبة لما كـان عليه ، فـي حيـن ان زيادة السكان كانت اكثر من الضعف بقليل. وبتقسيم العدد الاول على الثاني نحصل على ملاحظة مفادها ان الانتاج الصناعي للفـرد الواحد قد ازداد من ١٥ الى ٢٠ مثلا ، الامر الذي يمثل معدل نمو يعادل ٢،٦ سنويا في حين انه لم يكن يمثل خلال العصور الماضية الا ١٪ ان لم يكن اقل (٢) .

من الطبيعي ان تكون هناك فـوارق كبيرة تبعـا لاختـلاف البلدان ، وبصورة عامة يلاحظ ان المجتمعات الصناعية القديمـة تطورت بصورة ابطأ من تلك التي تصنعت فيما بعد (٣) . وهكـذا

---

(٢) انظـر J. Patel : in Economic Develoment and cultural change , Chicago , April 1961 , Vol IX No 3. P. 316 .

(٣) انظر المصدر السابق وكذلك :
A. Gerschenkron: in Journal of Econ. History. Supplém VII, 1947 .
— League of Nations : Industrialisation and Foreign Trade , 1945 .

فاننا اذا اخذنا الفترة بين عام ١٨٨٠ وقبيل الحرب العالمية الاولى، حصلنا على المعدلات السنوية للنمو الصناعي للبعض البلدان الكبيرة ، وفقا لما يلي :

المملكة المتحدة	٢ ٪ تقريبا
فرنسا	٣ ٪ تقريبا
المانيا، ايطاليا، الولايات المتحدة	٥ ٪ تقريبا
السويد، روسيا	٦ ٪ تقريبا

ومن الملاحظ بكل وضوح ان معدل النمو في البلدان الراسمالية ينزع نحو النقصان في الفترات التي تلت مرحلة تطورها الصناعي . فمعدل النمو الصناعي في انكلترا كان اكثر بقليل من ٣ ٪ بين ١٨٢٠ – ١٨٦٠ ، في حين انه اجمالا ، هبط الى ٢ ٪ اعتبارا من عام ١٨٨٠ . اما في فرنسا ، فقد هبط الى ٢ ٪ خلال الفترة ١٩١٣ – ١٩٥٨ ، وفي المانيا هبط الى ٢،٤ ٪، ونقص الى ٣٪ في ايطاليا والسويد والولايات المتحدة . وخلال ذلك فان اليابان ، وهو البلد الجديد على مسرح الانتاج الصناعي، حقق معدل نمو بلغ ٥،٤ ٪ خلال هذه الخمسة والاربعين عاما، وهو معدل يقارب المعدل المتحقق في المانيا والولايات المتحدة والسويد وروسيا قبل الحرب العالمية الاولى. وقد هبطت معدلات النمو بصورة عامة بدرجات كبيرة خلال فترة ما بين الحربين بسبب حدة الازمة الاقتصادية العالمية والانكماش الاقتصادي لفترة ما حول ١٩٣٠ . ولكن اكثر البلدان حققت معدلات نمو عالية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، معدلات بلغت درجات عالية جدا بصورة خاصة في المانيا الغربية وايطاليا واليابان. ومع ذلك فاننا في الحقبة الاخيرة لاحظنا مظاهر الضعف

على اقتصاد الولايات المتحدة حيث ان معدل التنمية خلال السنوات الخمس الاخيرة كان يمثل نصف ، ان لم يكن اقل من الدرجة التي بلغها خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٣ .

وتجدر الاشارة الى ان معدل زيادة السكان في اكثر البلدان التي ذكرناها خلال هذا القرن كان اقل مما كان عليه في القرن التاسع عشر . (كان هذا المعدل يبلغ ٣ ٪ بين ١٨٦٠ ـ ١٩٣١، و١٫٣ ٪ بين ١٩١٣ ـ ١٩٥٨ . وازداد السكان بنسبة النصف خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولكن بمعدل اقل من الربع بين ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠ في انكلترا) . وحصيلة ذلك ان معدل نمو الانتاج بحسب الفرد الواحد لم يتبدل كثيرا من الفترة الاولى الى الفترة الثانية .

تتساءل : هل هناك من علاقة سببية بين زيادة السكان وازدياد الانتاج ؟ . لقد نوقش هذا الموضوع كثيرا ، ولكننا لن نجري علاقة معينة بين هاتين الظاهرتين ، دون ان نؤكد ان هذه العلاقة تفسر بوضوح سبب كون النمو بطيئا او سريعا . اذ من البداهة ملاحظة انه عندما يزداد سكان بلد ما بشكل سريع، فان جيش العمال الجاهز للعمل يزداد هو ايضا ، وبالتالي تتوفر يد عاملة كثيرة تبحث عن العمل ، الامر الذي يؤدي الىمحافظةالاجور على مستواها المنخفض . وبالمقابل فانه اذا ازداد سكان بلد ما بصورة بطيئة ، فان جيش العمال يزداد هو ايضا ببطء ، ولا بد لراس المال المتراكم من ان يثمر بالضرورة في مجالات تقنية (تكنيكية) التي توفر من استخدام اليد العاملة في الوقت ذاته الذي تزيد فيه من القدرة الآلية الموضوعة تحت تصرف كل عامل. فلا بد لزيادة الانتاج الكلي اذن من ان تأتي خصوصا من زيادة انتاج العامل ، هذه الزيادة التي تتحقق عن طريق تحسين الوسائل التقنية في الانتاج ، والتي تقف حدودها وترتبط بالقدرة المبدعة الخلاقة التي يهيؤها النظام الاجتماعي ، على انه لا يمكن لمعدل السكان لوحده ان يفسر هذا التطور لانه، كائنا ما كان معدل زيادة

السكان ، يبقى دوما احتياطي من العمال لا يمكن للنظام الاقتصادي امتصاصه . هذا ، ويشك بعض الاحصائيين بوجود علاقة وثيقة بين زيادة السكان وزيادة الانتاج . وسنرى فيما يلي من صفحات ان بعض البلدان التي يكون معدل زيادة السكان فيها كبيرا جدا، يكون معدل النمو الاقتصادي ضعيفا جدا . وتذهب الاحصاءات الحديثة الى انه ليس هناك الا مؤشرات قياسية قليلة تدل على وجود علاقة بين هذين العنصرين (٤) .

ان من اهم الصفات التي يتميز بها تطور البلدان الراسمالية هو عدم توفر معدل متساو ، مستمر ، للتنمية ، بل يتحقق بشكل متقطع ، وعلى اساس اندفاعات . وفي افضل الحالات نجد ان التوقيت المنتظم للتوسع الاقتصادي غير منتظم بسبب ما يسمونه بدون ضوابط تمييزية ، دورة اقتصادية ، تموجات اقتصادية ، او ازمات اقتصادية دورية . وهكذا فان منحنى النمو لنشاط الانتاج والتجارة في ظل النظام الرأسمالي يتعرض بصورة متناوبة لتموجات توسع وانكماش . فاذا كان النمو سريعا الى حد ما، فان فترات التوسع الاقتصادي تنزع لان تطول ، وفترات الانكماش تنزع نحو التناقص حتى تصبح فترة انقطاع لسنوات في خط سير النمو . ولكن عندما يكون النمو الاقتصادي بطيئا او معدوما، فان فترات الانكماش تمتد بالطريقة ذاتها وتفسر حركتها او اتجاهها الهابط بانهيار سريع للانتاج ، وتقلص شديد للاستخدام والدخول .

والى هذه « الدورة العشرية » Cycle décennal, decennial cycle ، (هكذا يسمونها لانه يبدو انها تدوم حوالي

---

(٤) D.C. Paige , Economic Growth. the Last Hundred Years . in : National Institute Economic Review ,july 1961 , P : 28 .

عشر سنوات مقاسة من الحد الاقصى الى الحد الاقصى او من الحد الادنى الى الحد الادنى ، واحيانا اقل ، واحيانا اكثر) ، اعتقد بعض الاقتصاديين انه من الممكن اضافة دورة قصيرة ، وهي عبارة عن تأرجح يدوم بين ثلاث واربع سنوات (او « دورة تخزين inventory cycle , cycle d'inventaire حسب التعبير الامريكي الذي يعني مخزون السلع الذي يفترض تغيره تبعا لفترات متناوبة من الزيادة او النقصان) . واعتقد اخرون ايضا انهم اكتشفوا دورة طويلة تمتد على فترتين او ثلاث على اساس ان كل فترة متألفة من عشر سنوات . وعلى كل الاحوال فمن البديهي ان النمو في ظل النظام الراسمالي المحروم من التخطيط والقائم على اساس الربح الفردي يكون دوما غير منتظم وغير متساو . ومعدلات التنمية الممتدة على عديد من السنوات على الوجه الذي اوردناه هي عبارة فقط عن وسطي محسوب على اساس من السنوات المتتابعة حيث جرت تبدلات معتبرة واحيانا ضمورات، وكل ما يمكن تأكيده من هذه التموجات الدورية هو انه خلال فترات التوسع يبلغ معدل النمو السنوي ٦،٧،٨ بالمئة خلال بضع سنوات ، وانه يهبط بعد ذلك ، خلال سنوات الازمات ، ليبلغ ارقاما سلبية .

وللنظام الراسمالي صفة مميزة اخرى تتوضح من دراسة تاريخ تطوره خلال المئة وخمسين سنة الماضية . واذا كنا نلفت نظر القارىء اليها ، فلاننا سنعود اليها . وانه لمن الامور المعروفة عالميا انه في اوائل مراحل التطور الصناعي كان انتاج السلع الاستهلاكية (كالنسيج والملابس) الموجه نحو السوق الداخلية ونحو التصدير يسيطر على النشاط الاقتصادي ويسيره . وهذا يعني ان النمو الصناعي كان محددا حينئذ ، وبجزء كبير منه، بالسوق المستوعبة لهذه السلع ، داخلية كانت ام خارجية. ولم يمكن لانتاج السلع او التجهيزات الانتاجية (معادن ، آلات، منتجات كيماوية ، مستخدمة في صناعات اخرى من اجل زيادة طاقتها الانتاجية خاصة) ان يلحق بالدرجة التي بلغها انتاج السلع

الاستهلاكية الا في مراحل متأخرة نسبيا . وقد حاول مؤلف الماني ان يقدر الاهمية النسبية لهذين القطاعين الصناعيين في اهم البلدان وفي تواريخ مختلفة (٥) . وان ما اسماه « بعلاقة الانتاج الصافية بين صناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الانتاجية » كان يمثل معدلا يتراوح بين ٤ ـ ٥ حوالي منتصف القرن التاسع عشر في بريطانيا ، وبلجيكا وفرنسا ، في حين ان الصناعة اليابانية حققت معدلا مماثلا عام ١٩٠٠ ، وحققت الولايات المتحدة معدلا يعادل ٢،٤ عام ١٨٥٠ ، والمانيا ٢،٣ عام ١٨٩٠. وهبط هذا المعدل في الولايات المتحدة بين ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ الى اقل من ١ (اي ان قطاع السلع الانتاجية كان اهم من قطاع السلع الاستهلاكية ، اذا ما قورن بين انتاجهما الصافي) . وهبط هذا المعدل الى ١،٥ او اقل في بريطانيا والمانيا وفرنسا وبلجيكا. وكان هذا المعدل اقل من ١ حوالي منتصف هذا القرن في بريطانيا والمانيا وفرنسا (٦) . ويمكن تفسير هذا التطور ، بجزء كبير منه وليس كليا ، بأن البلدان المتصنعة والمتطورة اصبحت مصدرة للسلع التجهيزية او الانتاجية للبلدان الاقل تطورا .

فمن الممكن الملاحظة اذن ان قطاع السلع الانتاجية تطور بصورة اسرع من قطاع السلع الاستهلاكية بين الفترة الاولى والثانية . ولعل بعض القراء يذكرون بهذا الصدد ملاحظة لينين: ففي ظل النظام الراسمالي بنظره « يجب ان يتسع جهاز الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الانتاج ... بصورة اسرع من ذلك الذي ينتج السلع الاستهلاكية ... وان زيادة الانتاج هذه ، دون

---

(٥) W. G. Hoffmann : The Growth of Industrial Economies , Manchester 1958 .

(٦) انظر المصدر السابق ص ٧١ ـ ٨٩، كذلك ص ١٥١. انظر ايضا Patel, المصدر المذكور سابقا ص ٣٢١ ـ ٣٢٢ .

زيادة مقابلة للاستهلاك ، هي التي تعبر عن الرسالة التاريخية للرأسمالية » (٧) .

كلمة اخرى قبل اختتام هذا الفصل . لنعد الى المعدل الوسطي للنمو ٣ او ٤٪ سنويا (في بريطانيا والولايات المتحدة، ٢ ـ ٣٪ مؤخرا) . اننا لنلاحظ حينئذ ظاهرة تاريخية مثيرة لا نعرف كيف نركز على اهميتها في الوقت الحاضر . ان معدل نمو على هذه الدرجة من الارتفاع بالنسبة لما يجري في ظل النظام الراسمالي ، هو منخفض اذ ما قورن بمثيله في التجارب المحققة في الاقتصاد الاشتراكي القائم على اساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، وعلى التخطيط الاقتصادي . فمنذ عام ١٩٤٨ (بعد الانتهاء بشكل اجمالي من اعادة بناء ما خربته الحرب) ازداد الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي سنويا بنسبة ١٠٪ تقريبا (ازداد الانتاج الزراعي بنسبةاقل) . وحققت بقية البلدان الاشتراكية، بغض النظر عن بعض التبدلات الفردية لكل دولة ، نسبا مشابهة . اما الصين الشعبية فحققت نسبا اعلى من ذلك بكثير . وبحسب تقرير لهيئة الامم المتحدة « ازداد الانتاج الصناعي بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ في اقتصاديات البلدان ذات التخطيط المركزي (بما في ذلك الصين) بمعدل وسطي يعادل ١٣ ٪ سنويا » (٨) . واكثر من ذلك ، انه على اساس ثبات معدل نمو يبلغ ١٠٪ تمكن الاتحاد السوفييتي من تحقيق اهداف خطته لعشرين سنة ، كما اعلن عن ذلك في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (وهي الاهداف المرجوة لبلوغ المستوى الحالي للصناعة في الولايات المتحدة ، سواء اكان ذلك بالارقام المطلقة او بحسب

---

(٧) Development of capitalism in Russia .
الطبعة الانكليزية ، ١٩٥٦ ، ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ .

(٨) World Economic Survey 1961.

الانتاج الفردي ، وذلك خلال العشر سنوات الاولى من العشرين سنة القادمة . ويلاحظ في الواقع انه خلال فترة التطور الصناعي الكثيف للسنوات العشر التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، بلغ معدل نمو الصناعة في الاتحاد السوفييتي مستوى اكثر ارتفاعا بكثير (٩) .

ولا مجال للعجب ان انصار الدعاية الغربية للحرب الباردة حاولوا التقليل من اهمية هذه الارقام والنسب ، سواء بتأكيدهم ان الحكومة السوفييتية تبالغ في الارقام والنسب الدالة على انتاجها الصناعي ، او بقولهم ان هذا البلد الراسمالي او ذاك (المانيا الغربية ، ايطاليا ، اليابان (١٠) خلال السنوات الاخيرة) يمكن له ان يتطور بسرعة اكبر في ظل ظروف معينة خلال فترة معينة ، او بخلقهم جوا عاما من الشكوك والريبة حول القضية بمجملها (١١).

---

(٩) تبعا للارقام الرسمية (المقدرة على اساس تقديرات الاسعار للفترة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ ، الامر الذي يعطي بدون جدال زيادة اكبر مما لو تم التقدير على اساس الارقام العائدة لفترة اقرب) ازداد الانتاج الصناعي ١٨٪ سنويا بين ١٩٢٨ ـ ١٩٤٠. اما التقديرات التي قام بها في الولايات المتحدة D. R. Hodgman على اساس من المعلومات غير التامة بحسب قوله ، وعلى اساس التقديرات المقارنة ، ثم التقديرات التي قام بها F. Seton الذي استخدم طريقة مغايرة، فقد اعطت نسبا اقل ارتفاعا : ١٤ ـ ١٥ ٪ و١٥ ـ ١٦ ٪ على التوالي للفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٧ . وهذا تقريبا هو ضعف المعدل الذي حققته البلدان الرأسمالية خلال سنوات استثنائية من التوسع والازدهار .

(١٠) تضاعف الانتاج الصناعي لالمانيا الغربية منذ ١٩٥٣ حتى تاريخ كتابة هذا الكتاب ، اما في ايطاليا فكان اكثر من الضعف ، وازداد الانتاج الصناعي في اليابان بمعدل ثلاثة امثال ما كان عليه للفترة المذكورة . ولكن المؤشرات الاقتصادية تدل على ان معدلات التنمية هذه قد استنفدت مداها .

(١١) ان ما اكده الاستاذ والت روستو (في كتابه مراحل النمو الاقتصادي) من ان نمو الاقتصاد السوفييتي كان مماثلا لنمو بلدان اخرى ذات مراحل نمو =

سنعود فيما يلي من صفحات الى القضية التي تطرحها مقارنة هذه النسب او المعدلات في النمو .

= مشابهة يرتكز في الواقع الى ان حساباته تستند الى التقديرات الاحصائية الغربية الاكثر انخفاضا ، اي تلك التي قام بها الاستاذ Nutter الذي قدر احصاءات تقل باكثر من النصف عن الاحصاءات التي قدرها كل من Hodgman و Seton . وبالاضافة الى ذلك فانه لم ياخذ بعين الاعتبار التخريب والتاخر المتسببين عن حربين اديا الى اجتياح الارض السوفييتية .

البلدان المتخلفة والجمود الاقتصادي

ان البلدان المتصنعة منذ زمن طويل التي اتينا على ذكرها ، لا تشمل الا جزءا صغيرا من العالم ، ولا تتضمن الا اقلية من سكانه . وتكاد تنحصر كلها في اوربا والولايات المتحدة الامريكية (باستثناء « انعكاساتها » كاستراليا ونيوزيلندا وجنوبي افريقيا) . والوضع هو نقيض ذلك في معظم بقية انحاء العالم تقريبا (امريكا الجنوبية ، افريقيا وآسيا) . فهذا الجزء من العالم هو اقل بكثير من ناحية التطور الصناعي ، سواء اتم قياس الانتاج الصناعي بالارقام المطلقة ، او بالانتاجية (بحسب العامل) ، او الانتاج بحسب الفرد الواحد ، او على اساس مستوى المعيشة . وتشكل هذه المناطق الواسعة ما يسمونه بالبلدان المتأخرة او المتخلفة . وكتب احد الاخصائيين في هذا الموضوع قائلا : « ان مجرد كون البلدان المنعوتة بالتأخر تشكل ثلثي الجنس البشري هو امر بحد ذاته يبلغ درجة من الاهمية بحيث لا يمكن نسيانها ابدا » (١) .

---

(١) R. Nurkse : Problems of Capital Formation in Under-developed Countries, Oxford 1953. P. 64.

ان هذه المناطق المتخلفة كانت تشكل بمعظمها مستعمرات او شبه مستعمرات : اي عبارة عن مناطق زراعية ، ومناطق احتياطي من المواد الاولية . وقد استغلتها البلدان الراسمالية الكبيرة على انها مصدر للمواد الاولية والمواد الغذائية الرخيصة بأسعارها ، ولكي تثمر فيها اموالها . وهنا يكمن ، من وجهة نظر تاريخية ، السبب الاساسي لتأخر هذه المناطق . اما من وجهة نظر سياسية ، فان الاستعمار اقام التنظيمات الاجتماعية والسياسية البالية وحافظ عليها (كالعناصر الاقطاعية مثلا) . واذا نظرنا الى الموضوع من ناحية اقتصادية ، نجد ان تثمير راس المال كان في المناجم ، والمزروعات ، وانتاج المواد الاولية ، او في الصناعات التصديرية التي تجعل من المستعمرة قطعة من البلد الاستعماري ، ولكنها قطعة منفصلة من الاقتصاد الاستعماري ، والتي ببحثها عن أسواق خارجية ، تعيد الإرباح التي تجنيها الى الخارج .

وقد عبر الاقتصادي البولوني الشهير اوسكار لانكه عن هذا الوضع بوضوح وبشكل حاد . فبعد ان تساءل : « ما الذي جعل الطريقة الراسمالية في النمو غير صالحة لحل مشاكل البلدان المتخلفة، ودفع بها لان تختار طرقا اخرى في التنمية » ؟ . واجاب على ذلك بقوله : « ان عاملا جديدا قد دخل الميدان وهو ظهور الراسمالية الاحتكارية والاستعمار . وكان من شأن هذا العامل انه جعل من المستحيل على البلدان المتخلفة ان تسلك سبيل النموذج التقليدي للنمو الراسمالي ، وذلك لاسباب عديدة اهمها ما يلي : أدى ظهور الاحتكارات الراسمالية في ابرز البلدان الراسمالية الى ان يفقد اصحاب رؤوس الاموال في هذه البلدان اي اهتمام في استثمارات التنمية في البلدان المتخلفة ، لان هذه تهدد بخلق منافسين لاحتكاراتهم . ونتيجة لهذا اتخذ استثمار الرساميل من البلدان المتقدمة في البلدان المتأخرة طابعا خاصا . اذ اتجه ، بصورة رئيسية ، لاستغلال الموارد الطبيعية

وذلك لاستعمالهـا كمواد أولية في صناعات البلدان المتقدمـة ، وايضا في تطوير انتاج الطعام ، وذلك لتغذيـة شعوب هـذه البلدان . كذلك اتجه لتنميـة الركائز الاساسية او القطاعـات الحيويـة للاقتصاد : كالمواصلات والموانىء والتسهيلات الاخـرى الضرورية للمحافظة على العلاقات الاقتصادية مع البلدان المتخلفة.

ونتيجة لهذا الوضع اصبحت اقتصاديات البلدان المتخلفـة وحيدة الفعالية . اي اصبحت اقتصاديات تصدير للمواد الاوليـة والمنتجات الغذائية . اما الارباح المتحققة عن استثمار راس المال الاجنبي في هذه البلدان المتخلفـة فلم يكـن ليستخدم في تمويل مشاريع انتاجية جديدة ، بل كان يعـاد الى البلاد التي صـدر عنها ، اي الى البلاد الرأسمالية . على انه اذا اعيد تثمير هـذه الارباح في البلدان المتخلفة ، فانهـا كانت تستخدم في تمويـل المشاريع التي تنتج المواد الاوليـة او الغذائيـة ، او تمويل بعض المشاريـع المتصلـة مباشرة بتحقيـق وتسهيـل مصالح البلـدان الرأسمالية في البلدان المتخلفة مثل بناء المرافىء وفتح الطرقات وغير ذلك . ولم يكتب لهذه الارباح او الاموال ان تساهم فـي تمويل المشاريع الصناعية بأي شكل من الاشكال ، رغـم علمنـا نتيجـة التجارب ان الصناعة هي العامل الحقيقـي والحركـي والفعال والخلاق لوضع اسس التطور الاقتصادي . وهنـا يكمـن السبب الرئيسي الذي يمنع البلدان المتخلفة من اتباع النمـوذج التقليدي للراسماليـة في ميدان التطـور والتقدم الاقتصادي .

وتحرر عديد من البلدان المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية من نير السيطرة الاستعمارية ، وذلـك بصورة كليـة او جزئيـة . والبلدان التي لم تخضع لسيطرة السياسة الامريكية ، حصلت على استقلالها السياسي والاقتصادي . ولكن القضايا التي يطرحهـا تخلفها يشغلها دوما بحيث يصعب عليها بلوغ معدل نمو مماثل لذلك الذي تحققه البلدان الراسماليـة المتطورة ، حتى لو تدخلت الدولة وقامت بالمشاريع التثميرية . وقد تركزت اكثر المناقشات التـي

دارت منذ عشر سنوات بخصوص النمو الصناعي ، حول القضايا التي يطرحها التخلف الاقتصادي المزمن لهذه البلدان .

ويتأتى هذا التخلف المزمن بجزء منه من ارث السيطرة الاستعمارية ، وذلك كبقاء العناصر والعادات الاقطاعية . ولكنه يكون ايضا نتيجة للمستوى الضئيل للمعيشة ، وضيق السوق الداخلية ، الامر الذي لا يشجع التثميرات الرأسمالية . بالاضافة الى ذلك فان عدم وجود خطة اقتصادية شاملة للتنمية ، او عدم قيام الدولة بمبادرات نشيطة لتجعل من هذه الخطة حقيقة ، يجعل الوضع غير مطمئن للمستحدث Entrepreneur الرأسمالي لكي يثمر امواله في صناعة بلد من هذه البلدان . ذلك ان الرأسمال الفردي يحقق ارباحا اكبر من التجارة (وخاصة في تصدير واستيراد المنتجات الفاخرة) ، ومن بيع وشراء الاراضي والمضاربات على اسعارها ، او من بناء العمارات الفاخرة ، (كما هو الحال في امريكا اللاتينية وميل الادخار الفردي لان يوظف في بناء العمارات الفخمة) (٢) .

ان التأخر الاقتصادي الذي تعاني منه المناطق المستعمرة او التي كانت مستعمرة يؤدي ، على الصعيد الدولي ، الى تحقق درجة كبيرة ومتزايدة اتساعا من عدم التساوي في ميدان التجهيزات الانتاجية ومعدل النمو ومستوى المعيشة . وكان الاستاذ Nurske الذي تحدثنا عنه قبل قليل قد وضع الجدول التالي ليوضح هذه الحالة عام ١٩٤٩ .

تتألف الفئة الاولى من هذه البلدان من الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، اوربا الغربية ، استراليا ، ونيوزيلندة ، والفئة الاخيرة تتألف من معظم البلدان الاسيوية ـ الافريقية ، من جنوب شرقي اوربا ، ومن بلدان امريكا اللاتينية .

(٢) انظر نشرة هيئة الامم المتحدة :
Processes and problems of Industrialisation in under-developed countries . p : 34 .

	الدخل السنوي الفردي بالدولار الامريكي (قوة شرائية لعام ١٩٤٩)	النسبة المئوية لسكان العالم	النسبة المئوية للدخل العالمي
بلدان ذات دخل مرتفع	٩١٥	١٨	٦٧
بلدان ذات دخل متوسط	٣١٠	١٥	١٨
بلدان ذات دخل منخفض	٥٤	٦٧	١٥

واذا أخذنــا الآن وقتا أقرب (١٩٥٧) ، فان الجــدول التالي يعطينا الدخل النسبي للفرد في أهم مناطق العالم (٣) .

	الدخل الفردي عام ١٩٥٧
الولايات المتحــدة	٦٢٠
اوربا الغربيــة	١٩٣
امريكا اللاتينية	٥٧
الشرق الاوسـط	٤٥
افريقيــا	٢٩
(الوسطي العالمي)	١٠٠

يتبين من هذا الجدول ان دخل الفرد في الولايات المتحــدة يتجاوز بعشرين مرة دخل الفرد في افريقيا . وبعودة على التاريخ السـابق (١٩٤٩) ، لخص مؤلفا دراســة شهيرة عــن التنميــة الوضع على الوجه التالي : « من اصل ملياري شخص يعيشــون في البلاد التي استطعنــا ان نحصل فيهــا علــى تقديــر للدخــل القومي عــام ١٩٤٩ ، كــان اكثر من الثلثيــن يحصل على دخل فردي اقل من ٥٥ دولارا . ان الغالبيــة العظمــى مــن سكــان العالم تعلن حربا مستمرة ضد الفقر (٤) .

وبالاضافة الى ذلك فان معدل النمو للدخل القومي في الدول المتخلفــة يكــاد يبلغ نصف ما هو متحقق في البلدان الاكثر غنى. وانه يلحق بصعوبة زيادة السكــان في اكثر هذه الدول . ونتيجة

---

(٣) حسبت هذه الارقام على اساس تقديرات :
Usui, E.E. Hagen: World Income 1957, M.I.T. centre for International studies, cambridge , Mass, nov. 1959,
وذلك على اساس ان متوسط الدخل العالمي للفرد = ١٠٠ .

(٤)
Meir and Baldwin : Economic Development : Theory , History , policy , New-York 1957, p, 10

لذلك فان الفارق بين البلدان الصناعية المتطورة والبلدان المتخلفة يزداد اتساعا ، ولدينا البرهان على ان عدم المساواة قد ازداد خلال هذا القرن على الصعيد العالمي .

ومن اجل تقدير عدم المساواة الموجود حاليا ، يمكن الاعتماد على تقسيم الدول المنتجة . وهكذا نرى ان المخزون العالمي من التراكتورات الزراعية حوالي منتصف هذا القرن كان متشكلا على الوجه التالي :

٦٨ ٪ في الولايات المتحدة ، ٢٣ ٪ في اوربا ، ٢ ٪ في افريقيا ، ٣ ٪ في امريكا اللاتينية ،١ ٪ فقط في الشرقين الاقصى والادنى .وان اكثر من ثلثي قدرة الطاقة الكهربائية يوجد في امريكا الشمالية واوروبا الغربية ، واقل من ٩ ٪ في البلدان المتخلفة . وتنتج هذه البلدان الاخيرة بالكيلواط ـ الساعة اقل من ٧ ٪ من مجموع الانتاج العالمي (٥) .

وهناك نقطة ضعف اخرى تتميز بها اغلب البلدان المتخلفة وهي اعتماد تجارتها الخارجية اعتمادا كبيرا على منتوج او اثنين. ان هذا التخصص يمثل في الواقع احدى المؤشرات الاساسية للتنمية الاقتصادية الوحيدة الطرف ، وبالتالي ، وبفعل تأثيرها، تقوي من مركز هذا النوع من التنمية وتصبغ عليه صفة الديمومة . وهكذا فان النحاس يشكل ٥٠ ٪ من صادرات الشيلي، والكاوتشوك حوالي ٥٠ ٪ من صادرات ماليزيا (حيث يشكل الكاوتشوك والقصدير معا ثلثي الصادرات) . والقطن والشاي يشكلان ٤٧ ٪ من الصادرات الهندية ، والبن يشكل ٤٥ ٪ من صادرات البرازيل ، والرز ٤٥ ٪ من صادرات سيلان ، والسكر

---

(٥) المصدر السابق . ص ٢٨. . انظر ايضا :
U.N. : processes and problems of industrialisation in underdeveloped countries , New - York , 1955 , p , 12, Table 1 ,

يمثل ٤٤ ٪ من صادرات الفيليبين ، ويمثل القطن ٧٠ ٪ من صادرات مصر . وهذا الكلام يعني ان هذه البلدان تتأثر بشدة من التبدلات التي تطرأ على سوق احد هذه المنتجات الاساسية . ان وضعا كهذا يشكل عقبة في وجه كل محاولة لتحقيق الوسائل الكفيلة بانعاش الصناعة وتطويرها (كاستيراد الآلات مثلا) عن طريق تنمية التجارة الخارجية ، وذلك لان كل زيادة معتبرة للطلب الخارجي لا تصبح ممكنة الا اذا انقصت بصورة اساسية اسعار هذه المنتجات ، وبذلك يحقق عكس الهدف المرجو : الذي هو الحصول على مقدار اكبر من العملات الاجنبية من اجل تمويل الواردات الاضافية .

ان الحساب التالي يبين اثر تموجات اسعار هذه المواد على البلدان المتخلفة . قدر احد تقارير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة لشؤون آسيا والشرق الاقصى ان تبدلا بمقدار ٥ ٪ فقط في متوسط اسعار التصدير يساوي ، من اجل البلدان المتخلفة بكاملها ، مجموع ما تقدمه الحكومات من مساعدات وتدفقات رؤوس اموال عامة وخاصة . وعلى هذا فانه خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ، جاوزت التموجات السنوية لسلسلة من المنتجات وسطيا الـ ١٠ ٪ . وان نقص اسعار منتجات هذه البلدان خلال ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، مع ازدياد كلفة المنتجات الصناعية التي استوردتها ، قد كلفها ، كما حسب ذلك ، حوالي مليار ونصف مليار دولار خلال اثني عشر شهرا فقط . لقد مالت اسعار المواد الاولية نحو الهبوط خلال السنوات الاخيرة، وانها لتمثل اليوم بين ٢٠ ـ ٢٥ ٪ اقل مما كانت عليه في فترة ١٩٥٠ .

والفقر المدقع للبلدان المتخلفة ليس هو الصفة الوحيدة المميزة لها (على الاقل في آسيا واكثر بلدان امريكا اللاتينية) : فهناك ، في الوقت ذاته ، كثافة سكانية شديدة بالنسبة لمساحة الاراضي المزروعة ، وعدد كبير من الايدي العاملة غير المستخدمة

او المستخدمة بشكل ناقص (اي تعمل موسميا مثلا ، او تعمل بضعة ايام في الاسبوع ، او بضع ساعات في اليوم) . وكذلك تحيا في المدن مجموعات من الناس الذين لا عمل لهم او يعملون بشكل غير منتظم ، وهم عبارة عن اشخاص محرومين من الارض وافراد أسر فلاحية ترزح تحت عبء الديون ، وتتضور من الجوع ، الامر الذي يضطرها للنزوح الى المدن بحثا عن عمل . ففي الهند مثلا قدر عدد الاشخاص الذين لا يعملون او يعملون بشكل ناقص باكثر من خمس القوة العاملة الحضرية ، وان نسبتهم تقرب من ٤٠٪ من اصل سكان اربع من اكبر مدن الهند (٦) اما الملكية الزراعية فتتميز بملكيات عائلية صغيرة جدا ، وتلك المزارع الكبيرة ، كالاراضي التي تزرع بالشاي في الهند ، والتي تزرع بالكاوتشوك في ماليزيا ، والتي تزرع بالبن في البرازيل . وان اغلب هذه الملكيات الزراعية العائلية تكون على درجة من الصغر بحيث لا يكفي انتاجها لاطعام الذين يعيشون عليها والذين يعملون فيها بادوات بدائية ووسائل زراعية من ري وسماد غير كافية بحيث ان مردود الهيكتار يظل ضعيفا جدا بغض النظر عن العمل الكثيف الذي يمكن ان يتأمن له . وان اتباع الدورات الزراعية بشكل بدائي يؤدي ، الى جانب نقص الاسمدة ، الى انهاك الارض ، اي ان مردودها سيضعف . وان انتاجية ضئيلة لا تترك سوى هامش ضيق لامكانية تخزين المحصول للمواسم الرديئة . وهذه اوضاع ينشأ عنها نقص في التغذية ، الامر الذي يؤدي الى انتشار الامراض ، ونقصان مردود العمل ، وافتقاد روح المبادهة . تلك هي ظاهرة من اصل عديد من الظواهر حول ما يسمى « بالحلقات المفرغة » للفقر والتأخر ، والتي تكون البلدان المتخلفة سجينتها .

---

(٦) B, Higgins : Economic Development , p 44 ,

ان غالبية هذه الملكيات الزراعيـــة الصغيرة تمثل ما يسمونه « بالاقتصاد المعاشي » (ولعله مـــن الافضـــل تسميته باقتصـــاد البقاء على قيد الحياة) . ففيما عدا الاجر والضرائب ، لا تعطـي هذه الاراضي اي فائض في المنتوجات التي يمكـــن المتاجرة بها . كذلك فان المساهمة بالمنتجات الزراعية الضرورية للمدن والصناعة تكـون ضئيلة جدا . واذا ما اتخـــذت تدابير من اجل تحسين الانتاجية الزراعية ، فانه غالبا ما تمتص هذه التحسينات امـــا زيادة الاستهلاك في القرى ، واما زيـــادة احتياطـي اليـــد العاملة المستخدمة بشكـــل ناقص . وهكـــــذا يتشكـــل « خنـــاق اقتصادي » (٧) يحـــد من النمـــو الصناعي . وحتى لو تحقـــق بنجاح النشاط الصناعي (بفضل خطـــة تنميـــة تضعهـــا الدولة مثلا) ، واحدثت نتيجـــة لذلك زيادة في الاستخدام في المـــدن، وانتقلت الى القطاع الصناعي اليد العاملة الاتيـــة من القطـــاع الزراعي المتميز بفرط اليد العاملة فيه ، فانه ليس من الضروري ان يصاحب هذا الوضع حركـــة مقابلةوموازيـــة من الانتاجالزراعي الريفي نحـــو المدينة . ونتيجـــة لذلك فان زيادة الاستخدام فـــي الصناعة ، اي زيادة طلب المدينة على اليـــد العاملة ، يمكـــن لهـــا ان تصطدم بعقبة افتقـــاد المرونـــة في تقديم المنتجات الزراعية . فلا بد للمخططين والحالة هـــذه من ان يقوموا اما برفع اسعـــار المنتجات الغذائيـــة بشكل حاد أو باستيرادهـــا من الخارج . ففي اوضاع كهذه اذن يصبح تطويـــر التنظيم الاقتصادي والاجتمـــاعي للزراعـــة الشرط الاساسي لنمو الصناعة .

هناك شبه اجماع في الوقت الحاضر على انـــه لا يمكن للبلدان المتخلفة اقتصاديا من اقامة الصناعات والتعجيل في زيادة معدل النمو دون اللجوء الى التخطيط الاقتصادي . وحتى في الاقتصاد

(٧) ترجمة للتعبير :
Bottleneck, goulot d'étranglement

الراسمالي حيث المبادهة في المشاريع التثميرية وفي التطوير الاقتصادي تعود الى شركات خاصة ، والى افراد يلحظون دوما بامعان اوضاع السوق وتذبذبات هوامش الارباح ، فان وجود خطة على الورقة يؤخذ بعين الاعتبار والجد .

تصطدم التنمية دوما بالعقبات المذكورة ، وبذلك فان اهداف الخطة ، اذا لم تتوفر الوسائل لبلوغها ، تبقى آمالا لا تتحقق ابدا . من المؤكد انه يمكن للدولة ان تؤثر على الوضع باشكال متعددة ، عن طريق سياسة نقدية ، او الضرائب ، او مختلف انواع المراقبة . ولكن هذه الوسائل هي بحد ذاتها غير مباشرة ، فضلا عن انها تكون ضعيفة وغير فعالة ضمن اطار شروط واوضاع معظم البلدان المتخلفة . فمن اجل تأمين الانطلاق والسرعة في النمو لاقتصاد ما ، اذن لا بد للدولة من ان تقوم بمشاريع تثميرية اساسية في قطاع هام من الصناعات المؤممة والخدمات العامة . وتشكل ارباح هذا القطاع العام الوسائل التمويلية الضرورية لزيادة حجم التثميرات التي يمكن تخصيصها بالقطاعات الرئيسية للاقتصاد ، اي حيث تعطي افضل النتائج من اجل التغلب على العقبات والخناقات الاقتصادية من جهة ، ودفع عجلة التوسع الاقتصادي العام ، من جهة ثانية. وما ان تتحقق الانطلاقة الا ويصبح من الضروري المحافظة عليها ، ودفعها من اجل الاسراع بعملية التنمية .

ولكن التاريخ لا يقف ابدا ، وان تحقق مثل هذه الامكانية يضع البلدان المتخلفة عاجلا امام خيار نهائي . اذ ان عملية تناوب مطلقة تفرض نفسها اكثر فاكثر على البلدان المتخلفة : أيجب عليها ، ام لا ، ان تختار واعية سياسة تنمية وفقا للنموذج الاشتراكي ؟ ام يجب عليها ان تختار الطريقة التقليدية للنظام الراسمالي ، الامر الذي يعني، اذا ارادت ان تتجنب التعرض لحالة من الجمود الاقتصادي ، ارتباطها بالرأسمال الاجنبي وجعل

تنميتهـا تابعة للمصالح الفرديـة للراسماليـة الاحتكاريـة ؟.
ام يجب عليهـا ، على العكس ، ان تنطلق في طريق الاشتراكية، وان تخطط عقلانيـا قضيـة تطويـر البلد بكامله والشعب بكليته ضمـن اطار المصلحة العامة ؟.

تطور الاقتصاد السوفياتي

تبنت الحكومة السوفييتية حوالي عام ١٩٢٠ ، وعقب تمكنها من اصلاح الآثار الضارة للحرب الاهلية وحرب العدوان الخارجي ، سياسة تصنيع البلاد ، هذه السياسة التي رات فيها السبيل الوحيد لاخراج روسيا من حالة البؤس والتخلف ، والاساس الجوهري لتحوّل يقود نحو الاشتراكية . كانت روسيا قد عرفت حوالي نهاية القرن التاسع عشر والسنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى حالة من التقدم الصناعي : صناعة النسيج في شمال ـ غربي موسكو ، وبعض الفحم والحديد (وخاصة من اجل تلبية حاجات مد الخطوط الحديدية) ، ومعامل صغيرة مختلفة في جنوبي اوكرانيا (كذلك في سان بطرسبرغ التي كانت العاصمة) ، بعض المناجم في سيبيريا ، وآبار نفط في باكو وفي سهول القوقاز . وقد جرى الاهتمام بصورة خاصة في ذلك الحين في تمديد الخطوط الحديدية ، بما في ذلك في سهول سيبيريا . وبلغ معدل نمو الانتاج الصناعي في روسيا عام ١٨٨٠ مستوى يماثل ذلك الذي عرفته السويد (بل بلغ ٨ ٪ خلال فترة قصيرة جدا من الازدهار عقب عام ١٨٩٠) . وكان قد تم تمويل الجزء الاكبر من هذا التقدم الصناعي بواسطة راس

المال الغربي ، كما ان ادارة هذه الصناعات وتسييرها قد تما تحت اشراف وتنظيم الخبراء الاجانب . وفي عام ١٩١٤ كان ما يقرب من نصف رأس المال المثمر في حوض الفحم في Donetz اجنبيا، كذلك فان اكثر من اربعة اخماس راس المال المثمر في مناجم الحديد والمعادن وآبار النفط كان اجنبيا .

على انه رغم هذا التقدم الصناعي فان مجموع عدد العمال المستخدمين في الصناعة والمعامل في فترة حوالي الحرب العالمية الاولى كان يتراوح فقط بين ٢ ـ ٣ مليون ، ومن الممكن زيادة هذا العدد الى اربعة او خمسة ملايين اذا اضفنا عمال المناجم وسكك الحديد . وكان عدد كبير من عمال المعامل ، وخاصة عمال المناجم الواقعة في جنوبي روسيا ، ما زال محتفظا بتقاليد الروابط بالقرى التي اتى منها هؤلاء العمال . وهكذا فقد كانوا يعودون الى قراهم لمساعدة اسرهم في اوقات المواسم الزراعية . وكان عدد العمال اليدويين يبلغ ضعف عدد عمال المصانع ، واكثر من اربعة اخماس سكان الارياف . وهكذا فان الصناعة الروسية لم تكن لتمثل الا بعض « الجزيرات » الضائعة في بلاد ذات قطاع زراعي مهيمن ، ولكنه متخلف في معظم اجزائه . فباستثناء بعض الملكيات الاقطاعية الواسعة ، تتألف الاراضي المزروعة من ملكيات او مزارع فلاحية صغيرة ذات تجهيزات ضئيلة ، تستخدم فيها الوسائل والادوات البدائية ، وذات دور ضئيل ، اقل مما هو عليه في ايطاليا ، ونصف ما هو عليه في الهند . وكان في روسيا ايضا فرط في السكان في الارياف حيث كانوا يتمركزون حول الاراضي المزروعة التي يتمكنون من الاقامة بقربها . وقدّر اقتصادي سوفييتي عدد هؤلاء الفلاحين بين ٨ ـ ٩ ملايين حوالي عام ١٩٢٠ . ومع ذلك فان الزراعة ،الى جانب منتجات المناجم والنفط والخشب ، كانت تمثل الجزء الاكبر من الصادرات . وخلال تلك الفترة كانت روسيا من اهم البلدان المصدرة للحبوب ، وكانت مستورداتها تتألف من

المنتجات المصنوعة والمواد الاولية الصناعية . وجملة القول كانت تتمثل في روسيا اكثر صفات البلد المتخلف ، تبعا للتصنيف الذي اعطيناه لمفهوم التخلف في البحث السابق .

ورغم ان الحكومة السوفييتية تبنت مبدا التصنيع عقب عام ١٩٢٠ مباشرة ، كان لا بد من مرور سنوات لرسم تفاصيل السياسة الصناعية الواجب اتباعها ، ولوضع اصولها ، لكي يتفق عليها اخيرا وتتجسد في الخطة الخمسية الاولى عام ١٩٢٨. لقد جرت مناقشات ومساجلات حادة وجدية حول قضية التصنيع استغرقت سنوات كثيرة بعد عام ١٩٢٠ .

تناولت هذه المناقشات مسألتين اساسيتين شديدتي الترابط . دارت اولاهما حول التساؤل التالي : من اين يمكن الحصول على الاموال التثميرية التي ستخصص لتطوير الصناعة واعادة تركيبها وفق مستوى تقني (تكنيكي) اعلى مما كان عليه ، وكفيل بتأمين انتاجية اليد العاملة ؟ . وزيادة الانتاجية هذه كانت الشرط الاساسي المسبق لرفع مستوى المعيشة ، اي ان يؤمن لكل مواطن عدد اكبر من السلع الاستهلاكية . ولكن تحقيق هذه الزيادة كان يستوجب تشييد مؤسسات صناعية جديدة (او اعادة بناء القديمة) وتجهيزها بأدوات وآلات جديدة وحديثة . وكان لا بد من توفر المعدن من اجل تجسيد هذه العملية . واذا لم تستورد هذه التجهيزات من الخارج (وهذه امكانية محدودة جدا لاسباب اقتصادية وسياسية في الوقت ذاته) ، لا بد من الاسراع في زيادة عدد مختلف الصناعات المعدنية ، وخلق صناعة معقدة لانتاج الآلات والتجهيزات . وان استيراد التجهيزات والآلات ، حتى لفترة سنوات فقط ، وذلك لتحقيق المرحلة الاولى من التوسع الصناعي ، يستوجب زيادة مسبقة في صادرات القمح الذي يمثل المنتوج التجاري الرئيسي الذي يؤمن العملات الاجنبية اللازمة لتمويل زيادة في الاستيراد (لم يكن موضوع بحث الاستقراض من الخارج

بشروط ملائمة). فكيف يمكن التوصل لتحقيق ذلك دون حرمان الشعب من جزء من غذائه ؟ كان لا بد من اللجوء اما الى تخفيض مستوى المعيشة المنخفض بحد ذاته ، واما الى الضغط على المزارعين ليزيدوا من انتاجهم ، ويعرضوا الفائض من الانتاج في الاسواق . واذا كان عدد الوظائف سيزداد في مجالي الصناعة والزراعة ، فلا بد في جميع الاحوال من زيادة في المنتجات الغذائية ومن زيادة في المواد الاولية ، كالقطن ، لسد حاجات السكان المتزايدين الذين يعملون في المدن .

وهنا يأتي دور المسألة الثانية : ما هي العلاقة بين الدولة السوفييتية (بصناعتها الاشتراكية) والفلاحين ؟ . لقد كان من مبادىء لينين ، وذلك طيلة فترة الثورة والحرب الاهلية وفترة اعادة البناء ، توحيد صفوف الطبقة العاملة في الصناعة مع الفلاحين (اي الفلاحين الفقراء ومتوسطي الحال الذين يشكلون الاغلبية الساحقة) . ترى ، الن تتعرض وحدة الصف هذه للتصدع اذا ما اشتد الضغط الاقتصادي والسياسي على الفلاحين لتقتطع من حصيلة عملهم ومن استهلاكهم الضئيل الوسائل المالية الضرورية لتمويل تطوير الصناعة ؟ ذلك كان راي الغالبية في ذلك الوقت . وبالاضافة الى ذلك كان الامر على غاية من الخطورة . فالفائض القابل للبيع من القمح كان اقل مما كان عليه قبل الثورة ، كان اقل من النصف . والسبب في ذلك هو قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر عام ١٩١٧ ، واعاد توزيع اراضي الاقطاعيين وكبار المستثمرين (كولاك)على فقراء الفلاحين : فتحقيق قدر اكبر من المساواة ادى لدى الزراع الى زيادة الاستهلاك المقتطع من انتاج لم يزدد . ولكن تشجيع (الكولاك) الاثرياء على شراء او استئجار مزيد من الاراضي واستخدام مزيد من اليد العاملة بغاية انتاج الفائض الضروري للتجارة ، كان يعني في الواقع تشجيع انبعاث جديد للراسمالية الزراعية ، وظهور طبقة من المزارعين الاغنياء الذين يعمدون الى مراكمة راس المال

والتحكم بالتجارة والى اقراض المال ، كما يفعل ذلك في العالم اجمع الراسماليون المتفرغون من صفوف المنتجين الزراعيين .

وعلى افتراض ان هناك وسيلة للخروج من هذا المأزق ، فان سياسة التصنيع تطرح في الحال مشكلة ثانية . رأينا انه تبعا للطريقة التقليدية في النمو الاقتصادي ، تعطي البلدان الراسمالية الاولوية في التصنيع الى صناعات السلع الاستهلاكية ـ النسيج ، الملابس ، تحويل المنتجات الغذائية ـ وان الانتقال الى مرحلة من النمو الاسرع لصناعات التجهيزات الانتاجية يأتي بعد زمن متأخر تقريبا . انها سياسة « الصناعات النسيجية اولا » . ونظرا لعدم وجود صناعة ثقيلة متطورة (محروقات ، الصناعات المعدنية والآلية) ، فان غالبية البلدان التي تبدأ المرحلة الاولى لنموها تعتمد على التجهيزات الآلية المستوردة لتجهيز الصناعات الجديدة المحلية ، كما انها تستورد الحديد والصلب لمد خطوطها الحديدية . ولنتساءل الآن : هل يمكن لهذه الطريقة ان تكون صالحة لتصنيع من النموذج الاشتراكي ، وهل هناك من طريقة اخرى ؟.

اذا كانت المسألة متعلقة بتدليل الفلاحين وليس باكراههم من اجل ان يقتطع منهم الفائض الكبير والاساسي من المواد الاولية والمنتجات الغذائية ، فان الطريقة التقليدية المذكورة تكون صالحة . والطريقة الوحيدة لاغراء الفلاح لان يبيع كمية اكبر من القمح او القطن ، هي في الواقع ان تعرض عليه بالمقابل كمية اكبر من السلع الصناعية . وبذلك يكون توسيع مجال الصناعات الخفيفة الاستهلاكية امرا لا غنى عنه. ان مدرسة فكرية ذات قدرة كبيرة (يقال لها ذات الميول اليمينية) تقترح هذا الحل الذي يؤدي الى سير حذر ، وبطيء نسبيا ، في ميدان التنمية ، بحيث لا بد من المحافظة على التوازن بين تطور كل من الزراعة والصناعة ، ومن زيادة انتاج السلع الاستهلاكية بصورة موازية لتدفق اكبر دوما للمنتجات الزراعية من الريف الى المدينة.

اما الحل الذي تم اختياره اخيرا فقد اصبح معروفا في كل مكان تحت اسم « الطريقةالسوفييتيةفيالتصنيع » التياستوجبت اولا جمع معدل مرتفع من التصنيع الى جهـد في التحويـــل الاشتراكي للقطاع الزراعي ، ودمج المزارع الفرديـة في مـزارع كبيرة تعاونيـة او جماعية . وفي هذا الحل استجابة لمشكلتين : فالزراعة الفرديـة للفلاح التي كانت تعتمـد الوسائل والطـرق البدائيـة وتعطي مردودا ضئيـلا وتحيا فـي ظل تهديـد مستمر لامكانيـة عودة الراسمالية بظهور طبقة اجتماعيـة متميزة مـن « الكولاك » ، قد استبدلت بنموذج من الزراعـة القائمة علىاساس اشتراكي . وفي الوقت ذاته كانت توضع اسس واساليب ادخال استعمال الآلات في الزراعة وزيادة الفائض القابل للبيـع . امـا فيمـا يتعلق بالنمـو الصناعي ، فانه لم يقم على اساس الحـذر والسير البطيء ، بل علـى العكس ، اذ كانـت الخطـة تتوقع ان يتحقق وفق معدل مرتفع وطموح .

وكان يتوجب الا تستهلك هذه الانطلاقـة ذاتها . بـل علـى العكس كان يجب تغذيتها بشكل مستمر ، وذلـــك عن طريـق تجهيز او تعبئة كافـة الاشخاص المسؤوليـن في القطاع الصناعي وعلى مختلف المستويات ، وكذلك جميع اعضاء الحزب . واتفق على استبعاد الطريقة التقليدية في التنميـة ، فبدلا من اعطـاء الاولويـة للصناعة الخفيفة ، اعطيت الافضلية لتشييد الصناعة الثقيلة : الكهرباء والحديد والصلب والآلات . وكان السبب فـي هذا الاختيار في اعطاء الاولية هو انه بزيادة طاقـة الصناعـات المعدنيـة وانتاج الطاقـة المولدة والآلات ، تزداد في الوقت ذاته امكانيـة التوسع المقبل لمختلف القطاعات الاقتصادية ، كما سنرى ذلـك فيمـا بعد .

من الممكـن اخذ فكرة عن التوسع الذي تحقق خلال الفتـرة الصعبة الاولى للتصنيع بواسطـة معدل نمـو بعض المنتجـات الرئيسية ، مقاسـة جميعهـا بالوحدات المادية . فمن عام ١٩٢٨

الى نهايــة ١٩٣٧ وخلال الخطتين الخمسيتين الاوليين ، ازداد انتاج الكهرباء بما يعادل ٧ ــ ٨ مرات ، وازداد انتــاج الحديــد والصلب بما يعادل اربع مرات ، وازداد انتاج الفحم بمــا يعــادل ثلاث مرات ونصف ، وازداد انتاج النفط بمــا يعادل ثلاث مرات على الاقل ، وازداد انتاج الاسمنت بما يعادل ثلاث‌مرات. وشهدت الفترة المذكورة ايضا ولادة صناعات معقدة قادرة عــلــى انتــاج انــواع كثيرة من الآلات الجديدة . وان معدل النمو فــي هــذه الصناعة ، الذي لا يمكــن قياسه بالوحدات المادية نظرا لاختلاف المردود وتنوعه ، كان اكبر بكثير من المعدلات المذكورة اعلاه المتعلقة بالمنتجات الاساسية . وخلال الفترة المذكورة ايضا ، التــي هــي فترة بطولة دفع ثمنهــا بالجهــود الكبيــرة والتضحيــات الكثيرة، نشأت صناعات جديدة تمامــا : كصناعــة المحركات والطيــران والمعادن غير الحديدية كالالمينيوم . وتقدمت خلال الفــترة ذاتها الصناعات الاستهلاكية ، كالنسيج والملابس ، ولكــن بمعدل اقل بكثيــر من ذاك المتعلق بالتجهيــزات الانتاجيــة (اقل بما يعادل النصف تقريبــا) .

ورغم مآسي الحرب والاحتلال التــــي ادت الى تأخيــر الاقتصاد السوفييتي بما يعادل ثماني سنوات على الاقــل ، وحمله عبئا كبيرا من الخسائر البشريــة والآلام والاحــزان ، فان القدرة الانتاجية للمنتجات الاساسية كالفحم والنفط والكهرباء والصلب، تجــاوزت اليوم بمــا يعادل ١٠ ــ ٢٠ مرة المعدل الذي كانت عليه منذ ثلاثيــن عامــا عندمــا اعلن عــن الخطــة الخمسيــة الاولى. ولكي يكــون الجدول الذي نقدمه لمعدلات النمــو صحيحا ، لا بد لنــا من استبعاد الجزء الاكبر مــن سنوات الحرب ، اي مــن ١٩٤٠ ــ ١٩٥٠ ، واعتبار التقدم الذي تم قــد تحقق خلال فترة خمس وعشريــن سنــة من السلام . (وهذه ناحية بديهية ولكن بعض الملقين الامريكيين كروستو Rostow لا يأخذونهــا بعين الاعتبار ، عندمــا يحسبون وسطي معدل النمو على امتداد فتــرة

٣٠ ـ ٣٥ سنة) . سبق ان ذكرنـا انه منذ نهاية فترة اعادة البناء لما بعد الحرب ، ازداد الانتاج الصناعـي بمعدل وسطي سنوي يبلغ ١٠٪ ، الامر الذي مكـن من وضع الاسس للهدف الحالي لخطـة السنوات العشريـن المقبلـة : تجاوز « اقدر واغنى بلـد فـي العالم ، الولايات المتحدة ، بالانتاج للفرد الواحد » . ومع ذلـك فانه منذ ١٩٥٠ سجلت نتائج وحصيلة التقدم الذي تحقق قبـل الحرب في الصناعات الرئيسية او الاساسية ، وازداد مستوى الاستهلاك بدرجة كبيرة . ورغم ان معدل النمو في فرع انتـاج التجهيزات الانتاجيـة استمر في ان يكون أعلى من ذاك الخـاص بانتاج السلع الاستهلاكية ، فان الفارق بين فرعي الانتاج قد تضاءل كثيرا. واعتبارا من عام ١٩٥٣ زال توقف زيادة الانتاج الزراعي(١)، وازداد هذا الانتاج بيـن ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠ بحوالي ٦٠ ٪ .

ويلخص الجدول التالي تطور بعض المنتجات الرئيسيـة بين ١٩٢٨ والوقت الحاضر (اي عام ١٩٦٢ ، وهـو آخـر عـام للاحصاءات الكاملة لدى كتابة هـذه الصفحـات) . سنعطـي ايضـا الاحصاءات العائـدة لعامـي ١٩٤٠ و ١٩٥٠ ، بهـدف المقارنـة .

	١٩٢٨	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٢
فولاذ (بملايين الاطنان)	٤،٣	١٨،٣	٢٧،٣	٧٦،٣
فحم (بملايين الاطنان)	٣٥،٥	١٦٦	٢١٦	٥١٧
نفط (بملايين الاطنان)	١١،٦	٣١	٣٧،٩	١٨٦

(١) على اثر وجود اخطاء فادحة في طريقة حساب الاسعار المشجعة للزراع، فان بعض فروع تربية الحيوانات ، وخاصة تربية البقر ، كانت اسعارهـا ذات مستوى ضئيل جدا خلال السنوات الاولى التي تلت عام ١٩٥٠ . فقد تبين ان كميات القمح كانت اقل بدرجة معتبرة عن الارقام الرسمية التي بولغ بها بواسطة طريقة تقديرية لم تأخذ بعين الاعتبار المقادير الضائعة لدى الحصاد . فالتصحيح مستند هنا اذن الى ارقام اعيد النظر بها ، مستندة على ما يسمونه « مخزن المحصول » .

كهرباء (بمليارات كيلواط ـ ساعة)	٥	٤٨،٣	٩١،٢	٣٦٩
سماد معدني (بملايين الاطنان)	٠،١٣	٣،٢	٥،٥	١٧،٣
واسطات نقل ذات محركات (بالآلاف)				
تراكتورات (بالآلاف)	١،٣	٣١،٦	١٠٨	٢٨٧
اسمنت (بملايين الاطنان)	١،٨	٥،٧	١٠،٢	٥٧،٣
احذية جلدية (ازواج بالملايين)	٥٨	٢١١	٢٠٣	٤٥٦
اقمشة قطنية(بملايين الامتار المربعة)	٢٦٧٨	٣٩٥٤	٣٨٩٩	٤٩٠٠
صوف (بملايين الامتار المربعة)	٨٦	١١٩	١٥٥	٤٦٩
كتان (بملايين الامتار المربعة)	١٧٤	٢٨٥	٢٨٢	٤٨٥
حرير (بملايين الامتار المربعة)	٩،٦	٧٧،٣	١٢٩،٧	٧٨٧
قمح (بملايين الاطنان)	٧٣،٣	٩٥،٥	٨١،٢	١٤٧

بعض قضايا التثمير

منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة خلال السنوات العشر الاخيرة ، كثرت في مختلف الاوساط مناقشة التنمية والتطور الاقتصادي ، مع اخذ القضايا المتعلقة بالبلدان المتخلفة بعين الاعتبار بشكل خاص . فقد نشرت هيئة الامم المتحدة دراسات عن هذه المناطق ، وناقشت خطط التنمية في عديد من هذه البلدان ، كالهند مثلا . واختلفت الاجتهادات النظرية للاقتصاديين بتقديم « نماذج تنمية » مختلفة ومتنافسة ، او اسس متناقضة من حيث سياسة التثمير . وشهدت السنوات الاخيرة حشدا من الكتب حول هذا الموضوع ، وخاصة في الولايات المتحدة .

ارتكزت هذه المناقشات ، حتى اكثرها امعانا في الناحية النظرية ، على قضايا عملية بالدرجة الاولى كتلك التي اشرنا اليها فيما تقدم من كلام . والقضية الاولى هي : أيجب ترك التنمية للمبادهة الرأسمالية الفردية تبعا للطريقة التقليدية، وبالاعتماد على القروض الاجنبية والمساعدات الفنية للبلدان المتخلفة التي تقدمها المنظمات الدولية (التي غالبا ما تكون تحت سيطرة ونفوذ الولايات المتحدة)،كالبنك الدولي للانشاء والتعمير؟

ام انه من الضروري الاعتماد على تخطيط تضعه الدولة او اجهزتها ؟ يمكننا ان نؤكد ان غالبية الاقتصاديين تميل الى الاخذ بالحل الثاني . ولكن ما زالت هناك فئة قليلة وذات سلطة (وخاصة في الولايات المتحدة وبنسبة اقل بين الاقتصاديين من البلدان المتخلفة والذين تأهلوا اقتصاديا على « الطريقة الغربية »)ضد كل نزوع للتدخل في الاقتصاد القائم على مبدأ « حرية السوق » ،وضد كل زيادة معتبرة في الانفاقات او المشاريع التثميرية التي يمكن ان تقوم بها الدولة . وحجتهم في ذلك ، على حد قولهم ، ان هذا من شأنه تثبيط اندفاع المبادهة الفردية ، واخافة راس المال الاجنبي ، من جهة ، واتخاذ تدابير غير اقتصادية ، واتباع اسلوب التبذير ، والاعتماد على « مبادىء منحرفة » حول التخطيط الاقتصادي ، من جهة ثانية. (لقد طلب حديثا احد الاقتصاديين الامريكيين ، وهو مشهور جدا ، قطع المساعدة الاقتصادية عن الهند نظرا لمساهمة هذه المساعدة في دعم التخطيط الاقتصادي في الهند) .

والى جانب هذه المشكلة العامة: تخطيط ام اقتصاد قائم على حرية السوق ، مشاريع تثميرية تقوم بها الدولة ام الافراد، تطرح مشكلة اخرى: حول الخط الذي يجب ان تسلكه التنمية، بالاعتماد على التخطيط ام لا ؟ ايجب الاستمرار فيما اسميناه بالسياسة التقليدية التي اتبعتها الدول الرأسمالية في الماضي لتحقيق التنمية ، وذلك بالبدء بالقيام بمشاريع تثميرية بحذر في الميدان الزراعي ، وفي ميدان الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية، ومن ثم في الصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية التي سريعا ما تجد سوقا جاهزة ، ومن ثم ، وبعد وقت طويل ، يجري تبني الطرق الحديثة في استخدام الآلات المعقدة وبناء الصناعة الثقيلة ؟ ام يجب تبني ما هو معروف الان تحت اسم « الطريقة السوفييتية في التنمية » ؟.

ان قضية اختيار نموذج التنمية تتضمن مسائل متميزة رغم

ترابطها بشدة وقوة فيما بينها: الاهمية النسبية المخصصة للتجارة الخارجية والى تجهيز او تعبئة الموارد الداخليـة ، وخاصة فائض اليد ـ العاملة . الاولويـة التـي تخص بهـا مختلف القطاعـات والصناعات ، ومعدل نموها النسبي تبعا لفترات معينة . اختيار الوسائل التقنية او الطرق فـي الانتـاج ، سواء علـى الصعيـد الاقتصادي العام او بالنسبة لكل صناعة . انه من الصعب تفهـم هذه المسائل بوضوح دون الاعتماد على التحليل او المنطق النظري (ودون الاعتماد على التبسيط النظري لكي يتوصل الفكر الى ادراك ما هو اساسي والتركيز عليه) . ولكن يجدر قبل ذلك بحث مفهوم أو اثنين لهما صفة عامة ، والاشارة الـى بعض الاخطـار الكثيرة الانتشار .

واولهما ، وهو الاكثر انتشارا ، هو معدل التثمير الذي يعبر عنه عادة بالعلاقة بين التثمير والدخل الاجمالي او الانتاج الاجمالي، اي نسبة الموارد المخصصة لان تضاف الى رأس المـال التجهيزي الذي كان موجودا فـي السابـق ، كالآلات والمشيـدات ، والـى الراسمال العامل او الدائر (المخزون مـن السلع بمـا فـي ذلـك المنتجات شبه المنتهية الصنع) . وضمن اطـار الشرح المذكـور، تعود هذه العلاقة الى التثمير الصافي (او التثمير الجديد) وتعادل انتاج صناعات التجهيزات الانتاجية (بالاضافة اليها تزايـد راس المال العامل) ، وذلك بالاضافـة للمبالـغ المخصصة لاستبـدال التجهيزات التالفة او المخزونات المستعملـة . فيجـب اذن ربط هذه العلاقة بالدخل (او الانتاج) القومي الصافي ، اي مع الدخل (او الانتاج) الاجمالي، بعد تنزيل الاهتلاكات (الاطفاءات) الناتجة عن تلف رأس المال التجهيزي والمخزونات مـن الرأسمال الدائـر التي تم استعمالها خلال السـنة موضع التحديد الزمني. ومع ذلك فمن الممكن التعبير عن هاتين الكميتين احيانا بالارقام غير الصافية bruts , gross وليس بالارقام الصافية net : وعندئـذ يشمل التثمير مجموع السلع او التجهيزات الانتاجيـة ، سـواء اكانت

مخصصة للاستبدال او للمحافظة ، او لاضافتها الى المخزون الموجود من راس المال ، وترتبط حينئذ بمجمل الانتاج او الدخل دون اي تنزيل او انقاص للتلف depreciation الحاصل .

ولزيادة ايضاح الفارق بين هاتين الطريقتين من الممكن الاشارة الى انه من ناحية الحجم المطلق يمثل التثمير الصافي في الولايات المتحدة حوالي نصف التثمير القائم او غير الصافي. اما في الاتحاد السوفييتي فيمثل الثلثين . ومن البداهة القول انه كلما كان رأس المال الموجود كبيرا ، كلما كان التثمير القائم او غير الصافي مرتفعا بالنسبة للتثمير الصافي ، وذلك ما دام حجم مجمل الكميات المستخدمة لعمليات الاستبدال او المحافظة تتعلق بأهمية حجم رأس المال الموجود .

وان العلاقة التثميرية هذه ، سواء اكانت صافية ام غير صافية ، تكون كثيرة التغير تبعا للحالات والظروف . وهذا التغير هو واحد من الاسباب المختلفة الموجودة بين معدلات التنمية. وهكذا يقدر في بريطانيا ان معدل التثمير الصافي هو بين ٨ ــ ١٠ ٪ خلال السنوات الماضية ، وهو يعتبر معدلا منخفضا اذا ما قورن بمعدلات بلدان اخرى في اوروبا الغربية والشمالية. ويبلغ في الهند ٧ ٪ تقريبا ، اما في الاتحاد السوفييتي فيرتفع حتى ٢٧ ٪ (لعام ١٩٥٩) . وانه ليصعب احيانا تمييز التثمير الصافي عن التثمير غير الصافي : فكلما حلت تجهيزات جديدة وحديثة وذات صنع احسن محل الآلات او التجهيزات القديمة، فان القدرة الانتاجية غالبا ما تزداد بالتأكيد . فكيف من الممكن ان تقاس درجة مساهمة مجرد عملية استبدال التجهيزات القديمة بالجديدة ، او التثمير الجديد الاضافي في هذا التغيير المتمثل في زيادة القدرة الانتاجية ؟.

ويتعلق المفهوم الثاني بمعامل رأس المال ، Capital Coefficient , Coefficient de capital ، او النسبة بين رأس المال والانتاج Capital - output ratio (وهذه العلاقة

هي ما يسمونه احيانا بالعلاقة بين التثمير والانتاج- investment output ratio , rapport investissement - production. والمقصود من هذه التعابير العلاقة بين قيمة رأس المال المستعمل(١) في فرع معين من الانتاج وقيمة هذا الانتاج مقاسة خلال فترة محددة (سنة واحدة عادة) . وهي تختلف من صناعة لاخرى، كما أنها تتبدل بمرور الزمن . تختلف وتتبدل مثلا تبعا للتغيرات التقنية (التكنيكية) وللصفةالدقيقة والصحيحةلهذه التغيرات (٢). وتمثل هذه العلاقة ، وبالنسبة لبلد بكامله ، مجموع عدد العلاقات المختلفة المنظمة او الموضوعة لكل صناعة على حدة . ويجب التذكر

---

(١) يفسرون ذلك احيانا على انه يمثل العلاقة بين رأس المال الثابت (فقط) والانتاج ، وذلك باستبعاد رأس المال العامل (او الدائر) . من هذا الحساب، فالنشرات السوفييتية الحديثة مثلا تستعمل عادة بهذا المعنى اصطلاح Fondoemkost للانتاج (اي العلاقة بين ما يسمى « الاموال الاساسية basic Funds والانتاج). كذلك فان الاصطلاح Fondovooruzhemost لليد العاملة يستند عادة الى العلاقة بين « الاموال الاساسية » واليد العاملة. ويمكن لرأس المال الدائر ان يتبدل من الخمس الى ثلث التثمير الكلي (الصافي). اما اذا ادخل في الحساب ، فان العلاقة رأس المال ـ الانتاج تزداد تقريبا من الربع الى النصف .

(٢) ان صلة هذه العلاقة مع العلاقة رأس المال ـ اليد العاملة (التي تعادل بشكل عام ، ولكن ليس تماما ، « التركيب العضوي لرأس المال » لدى ماركس) هي ان العلاقة رأس المال ـ الانتاج = العلاقة رأس المال ـ اليد العاملة مقسمة على انتاجية اليد العاملة . وهكذا فانه اذا حصل تغير باتجاه زيادة استعمال الآلية في الانتاج ، فان العلاقة رأس المال ـ اليد العاملة لا بد لها من الزيادة. ولنفترض انها اصبحت تمثل الضعف . فاذا ما بلغت الضعف ايضا انتاجية اليد العاملة بفضل اتباع طرق جديدة في الانتاج ، فان العلاقة رأس المال ـ الانتاج تبقى بدون تغيير . ولكن اذا لم تبلغ انتاجية اليد العاملة الضعف ، فان العلاقة رأس المال ـ الانتاج تزداد .

دوما ان هذه العلاقة الاجمالية تتغير تبعا للنموذج السائد للصناعات في البلد المعني . ويمكن لها ان تتأثر بنسبة كثافة تشغيل راس المال التجهيزي . فاذا لم يشغل الا جزئيا ، او بصورة متقطعة (اي اذا كان ما زال هناك فائض من الطاقة) ، فان العلاقة تنزع نحو الارتفاع . اما اذا كان العكس، اي ان تشغيل راس المال التجهيزي (الآلات) كان كاملا ، اي اربع وعشرين ساعة من اصل اربع وعشرين ، وذلك بواسطة نظام الدورات ، فان العلاقة تنزع نحو الانخفاض . وهذا يعني انها تتغير تبعا لتناوب سنوات الازدهار الاقتصادي او الانكماش ، وبالتالي لا يكون من المنطق اعتبارها كشيء ثابت لا يمكن تغييرها . وكان الاستاذ اوسكار لانكه قد اشار انه يمكن لهذه العلاقة ان تكون في البلدان الاشتراكية اقل منها بكثير في البلدان الراسمالية بسبب كون تخطيط الاقتصاد يمكن له ان يزيل كل فائض في الطاقة ، ويحافظ على درجة ثبات اكبر في سير الانتاج الذي يقترب من مستوى استغلال كامل الطاقة (٣) . وقد حسب لانكه هذه العلاقة لبولونيا بين عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ ، فحصل على رقم ضئيل جدا = ١ .

وتقدر هذه العلاقة للبلدان الراسمالية المتقدمة كأوروبا الغربية والولايات المتحدة ب ٣ او ٤ . وهذا يعني انه يجب توفر ما قيمته ثلاث او اربع ليرات استرلينية من الراسمال الانتاجي من اجل انتاج ما قيمته ليرة استرلينية واحدة من الانتاج السنوي. او ان تثميرا اضافيا بقيمة ١٠٠ ليرة يؤدي الى زيادة وسطية للانتاج او الدخل القومي السنوي بين ٢٥ ليرة الى ٣٣ ليرة وستة شلنات وثمانية بنسات . (هذا على افتراض انه ليس هناك من فرق بين ما يسمى بعلاقة « الزيادة » Incremental (او علاقة

(٣) Lange : Introduction to Econometrics . Warsaw - London , 1959 , P : 288 .

التثمير) ، والعلاقة « المتوسطة » average) . وقد حسبت هذه العلاقة لسنوات ما بعد الحرب كما يلي : اليابان ٤،٧ ، سيلان ٢،٦ ، الهند ٢،٣ ، ماليزيا ٢،٣ . (٤) .

ان النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية غالبا ما تشير الى معادلة (التي يسمونها عادة مجرد حقيقة حسابية) مصاغة كما يلي : ان معدل التنمية لبلد يساوي لمعدل التثمير فيه مقسما على العلاقة راس المال ـ الانتاج المتوفرة فيه .

(a country's growth - rate will equal its investment - ratio divided by its overall capital - output ratio)

لنفترض ان الدخل القومي لبلد ما يساوي ١٠٠ (ملايين او مليارات الليرات او الدولارات او الروبيات ... الخ) . ولنفترض ان معدل التثمير الصافي فيه يساوي العشر ، بمعنى انه يثمر مقدارا يساوي ١٠ . فاذا كانت العلاقة بين راس المال ـ العمل هي اربعة ، فان هذا التثمير السنوي بمقدار ١٠ يؤدي لان يضيف كل سنة ما يعادل $\frac{١}{٢}$ ٪ للدخل القومي ، اي ان :

$$\frac{١٠}{١٠٠} \text{ مقسمة على } \frac{٤}{١} = \frac{٢\frac{١}{٢}}{١٠٠}$$

ولو كانت العلاقة راس المال ـ الانتاج تعادل ، فقط ٢ فان معدل النمو يكون معادلا ٥ ٪ .

ولنعد الان الى الحديث عن الاخطاء الكثيرة الانتشار او سوء التفاهم . فبحسب طريقة الحساب التي اتينا على ذكرها، غالبا ما استخلصت نتائج تشاؤمية حول امكانية البلدان المتخلفة ان

---

(٤) U. N. Programming Techniques For Economic Development . Bangkok 1960 . P : 11 .

تستدرك تأخرها بسرعة ، بالاعتماد على امكانياتها الخاصة . وانها بالتالي غير قادرة على خرق « الحلقة المفرغة » للتأخر والفقر الا بالاعتماد على المساعدات ورؤوس الاموال الاجنبية ، وبالتالي قبول الشروط السياسية التي تفرض عليها مثلا : عدم تخويف رأس المال الخاص باتباع سياسة ضرائبية او فرض تدابير اشتراكية ...) . وهذه الشروط للتنمية تبدو اذن وكأنها الحل الوحيد الذي يمكن اختياره ، وذلك الى جانب نظام دكتاتوري شديد يؤدي الى تخفيض مستوى المعيشة عن معدله المنخفض بالاعتماد على تدابير تعسفية . وانه لدى التأمل في الامر يلاحظ انه من العجيب كيف تستخدم غالبا الارقام الحسابية البسيطة لاستخلاص النتائج التي لها صفة رجعية .

ويمكن عرض وجهةالنظر المتقدمة على الوجه التالي: لنفترض زيادة في السكان بنسبة ٢ ٪ سنويا، ونسبة الزيادة هذه منتشرة لدى هذه البلدان (٢،٥ ٪ في امريكا اللاتينية ، ٢،٣ ٪ في الشرق الاوسط) . ولنفترض ان العلاقة رأس المال ــ الانتاج تعادل ٣ . فيجب على البلد اذن ان يدخر ويثمر ٦ ٪ من دخله القومي ليتطور اقتصاده بنسبة معادلة لنسبة زيادة سكانه ، ولكي يمكن تفادي كل امكانية لهبوط مستوى المعيشة . ان المحافظة على معدل نمو يعادل ٥ ٪ ، والتوصل بالتالي الى زيادة الانتاج للفرد الواحد بما يعادل ٣ ٪ سنويا ، يوجب على البلد ان يثمر سنويا ١٥ ٪ من دخله القومي، وهي نسبة مرتفعة تشكل عبئا ثقيلا بالنسبة للبلدان الآسيوية والافريقية ذات الانتاج الضئيل للفرد الواحد ، والتي تحيا تحت ظل شبح المجاعات .

هناك جواب واضح صريح علىهذا الكلام ، جزئيا على الاقل: ان عدم تساوي الدخول او الفوارق في الدخول كبيرة جدا في اغلب البلدان المتخلفة . فيجب اذن ان يعمد الى انقاص اساسي وهام على الاستهلاك غير الضروري (المتألف معظمه من منتجات مستوردة) من قبل الفئات الاقطاعية وغيرها التي حصلت على

ثروات نتيجة لاتخاذ تدابير حكومية وضعت لهذا الفرض .

كتب الاستاذ بول باران يقول بهذا الصدد : « ان اهم عقبة في وجه التقدم الاقتصادي السريع للبلدان المتخلفة تكمن في الطرق التي تستخدمها لاستعمال او استغلال فائض طاقتها الاقتصادية . فهذه الطاقة تمتصها اشكال مختلفة لفرط الاستهلاك من قبل الطبقة الثرية ، والاكتناز المتزايد في داخل البلاد وخارجها، والاحتفاظ بجهاز مكتبي (بيروقراطي) كبير وغير منتج، والانفاقات العسكرية المرتفعة والتي هي ليست اقل انتاجية » (٥) .

واخيرا ، كم هناك من هدر وتبذير في موارد الثروة المتوفرة ؟ اذ من الممكن تجهيز وتعبئة هذه الموارد لتثمرها حكومة لا تحمل عطفا كبيرا على المصالح الفردية . على ان هناك ملاحظة اخرى اود الاشارة اليها لانها اقل وضوحا .

ان ما ذكرناه حول « وجهة النظر المتشائمة » هو انها تنطلق من مبدا انه من اجل تحقيق نمو سريع لا بد من تقليص الاستهلاك من اجل زيادة معدل التثمير . ان هذا المفهوم للواقع هو سكوني تماما ، انه نتيجة عادة في النظر الى الامور خلال فترة محددة من الزمن ، وبغاية توزيع دخل معين بين الاستهلاك والتثمير تبعا لنسب معينة . ان ما تصرف النظر عنه هذه النظرة السكونية للامور هو ان التطور يتعلق (وبنسبة اكبر في الزمن الطويل) بما نفعله بزيادة الانتاج القومي ، مهما كانت هذه الزيادة ضئيلة في البدء ، اكثر من تعلقه بأهمية ، كبيرة كانت ام صغيرة ، المعدل الاصلي او الاولي للتثمير (او معدل النمو) وبتعبير اخر ، ان ما يهم هو وتيرة الزيادة في معدل النمو rate of increase of the increase ، اي قدرة معدل التنمية على ان يزداد ذاتيا .

---

(٥)

Paul Baran : Political Economy of growth , New-York 1954, P. 228.

ان المهم والجوهري هو معرفة كيفية استعمال الفائض الذي نحصل عليه ، والانتاج الذي يتحقق نتيجة لذلك، اكثر من معرفة او الاهتمام بحجم التثمير الاصلي في سنة البدء بعملية التثمير .

من الطبيعي الاشارة الى ان استخدام الزيادة كمحرك للتنمية يقتضي عدم استعمالها في الوقت ذاته لزيادة الاستهلاك . ولكن تاخير زيادة حالية ومحددة للاستهلاك بغاية زيادته بشكل اسرع في المستقبل هو امر يختلف كل الاختلاف عن قضية انقاصه ، وهو الامر الذي يشكل الامكانية الوحيدة بنظر المتشائمين. وكما سنرى في الفصل القادم ، ان الموضوع يتعلق ، من وجهة نظر التخطيط، بمعرفة كيفية توزيع التثمير بين الصناعات التي تنتج التجهيزات او وسائل الانتاج وتلك التي تنتج السلع الاستهلاكية .

ان هذا كله على غاية من البساطة والوضوح اذا ما تم تعريفه. ومع ذلك فقد جرى تجاهله بعناد في الماضي ، لدرجة يتوجب معها الحديث عن طريقة « جديدة » في قضية التنمية الاقتصادية، طريقة تتطلب تغيرا جذريا في عقلية هؤلاء الذين تربوا وتعلموا في ظل النظريات القديمة واعتادوا عليها. وعلى نقيض ما تقدم القول، فان هذه النظريات القديمة تعتمد على مفهوم بال مؤداه ان الادخار، على اعتباره تقييدا شديدا للاستهلاك ، يجب ان يسبق دوما التنمية الاقتصادية التي تتحكم به . اما الان فيجب الاعتياد في التفكير على زيادة النمو وعائديته وطرق استخدامه التي بموجبها تتحد معالم التطور الاقتصادي في المستقبل . ان هذه النظرة الجديدة (التي تعتمد بنظرنا على الاخذ بالامور انطلاقا من التخطيط) تمهد السبيل امام آفاق تبعث على امل اكبر .

واذا كان استعمال لغة الارقام والحساب قد تم في الماضي لتلبية حاجات متشائمة تبعث على الفشل ، فلنستخدمها لمرة لخدمة الناحية التفاؤلية : ان الامل المشجع الذي تحدثنا عنه سببه هو ما يدعونه بالطاقة المدهشة للنمو وفق معدل مركب

ومرتفع » (٦) . اما الاقتصادي الانكليزي اللورد كينز فقد كتب ان قدرة الحسابات في الآجال الطويلة تبدو وكأنها « تدهش الخيال » (٧) .

ولنضرب مثلا بسيطا : لننطلق من كمية ما (التي يمكن ان تكون الدخل القومي او اموال تثميرية جاهزة في تاريخ معين). ولنفترض ان هذه الكمية تزداد بمعدل سنوي يساوي ٢٪ ، بحيث انها تزداد بعد عشر سنوات بأكثر من ٢٠ ٪ بقليل، وبعد ٢٠ سنة، بنسبة ٥٠ ٪ . انها تزداد اذن بحوالي ٧ امثال خلال قرن من الزمن . والان ، اننا اذا زدنا معدل النمو الى ٥ ٪ ، فان الكمية التي انطلقنا منها تصبح ٥٠ ٪ اكبر بعد عشر سنوات ، و٢،٥ مثلا بعد ٢٠ سنة ، وتبلغ ١٣٠ مثلا بعد قرن من الزمن . اما اذا امكن رفع معدل التنمية الى ١٠٪ ، فان الكمية الاصلية (دخل قومي او فائض قابل للتثمير) تزداد بمعدل ٢،٥ مرة او مثلا خلال عشر سنوات ، ومن ٦ ـ ٧ امثال بعد ٢٠ سنة ، وتبلغ آلاف امثالها بعد قرن من الزمن . (لعله من المفضل القول اننا لا نقترح انتظار قرن من الزمن ، بل ولا حتى ربع قرن ، من اجل زيادة الاستهلاك: وان الغاية من هذه العملية الحسابية هو اثبات انه لدى بلوغ معدل تنمية ملائم يترك الزيادة تتراكم ، فاننا نحصل بسرعة على هامش معتبر لزيادة الاستهلاك والتثمير في الوقت ذاته) . وعندما يبلغ معدل النمو ١٥ ٪ ، فان الدخل القومي يبلغ الضعف كل فترة خمس سنوات . وبعد عشر سنوات يصبح اربعة امثال ما كان عليه، ويضرب برقم ١٦ بعد ٢٠ عاما . فمع بعض الجهد والشجاعة خلال

---

(٦)
S. J. Patel: Economic Development and Cultural change . chicago , 1961. vol. IX No 3, P : 231 .

(٧)
Keynes : Essays in Persuasion . P. 361 .

السنوات الاولى للتصنيع ، يمكن بلوغ النتائج خلال فترة من عشر او عشرين سنة ، الامر الذي يسمح اعتبارا من هذه النقطة بزيادة الاستهلاك بصورة اساسية .

ان الدرس الذي نستخلصه بصورة طبيعية من هذا الفصل ليس انه من السهولة بمكان رفعمعدل النمو لدرجة مرتفعة بصورة كافية . فلا يمكن بلوغ ذلك آليا بحركة واحدة . والزيادة على اساس الحساب الجبري ليس شكلا جديدا من السحر . فرفع معدل النمو لدرجة مقبولة او ملائمة والمحافظة عليه لفترة عشر او عشرين سنة دون التعرض لفترة من التوقف عن النمو يتطلب حتما الاعتماد على التخطيط (على الا يكون ذلك على الورق فقط) . ان برنامجا كهذا يفترض ان يتوفر بشكل مسبق تنظيم اجتماعي وسياسي قادر على ان يخلق روح المكافحة ، وتعبئة الموارد الاقتصادية لبلوغ الاهداف المأمولة، وخاصة خلال السنوات الاولى من مرحلة « الانطلاق » .

بعض القضايا النظرية الاخرى

كان الاقتصاديون الى وقت قريب على ثقة تامة بأن النموذج الراسمالي التقليدي في التنمية هو النموذج العقلاني الوحيد. وبناء عليه فانهم يعتبرون الطريقة السوفييتية في التنمية طريقة غير عقلانية وغير منسجمة مع القوانين الاقتصادية ، وبالتالي فهي اداة للتبذير ومجحفة بالرفاه البشري . وفسرت رغبة السوفييت «بحرق المراحل» على انها مدفوعة بالفكر (الايديولوجي) الماركسي، ولاسباب تتصل بالعظمة القومية . وكانت الطف التفسيرات تقول بأن الروس كانوا مضطرين لان يفعلوا ما فعلوا بسرعة لانهم كانوا تحت خطر الحرب. وان تفسيرا كهذا لا يجعل النموذج السوفييتي في التنمية نموذجا يقترح على البلدان المتخلفة في زمن السلم .

اقترحت نشرات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بالبلدان المتخلفة التي نشرت بعد الحرب العالمية الثانية ، كذلك الكتب الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة والمقالات المنشورة في المجلات العلمية، نظرية توضع بموجبها مبادىء تصح في الوقت ذاته اختيار طرق الانتاج ، ونموذج نمو مختلف الصناعات والقطاعات الاقتصادية، وكذلك بالنسبة لمختلف مراحل التنمية الاقتصادية ذاتها . ولعله ليس من الضروري التذكير ان هذه النظرية تقوم على الحذر

والاتجاه المحافظ . وسريعا ما تعززت هذه النظرية حتى اصبحت نوعا من العقيدة ، وبدت للبعض وكأنها مسلمة مستوحاة مباشرة من النظريات الاقتصادية المقبولة من الجميع ، وانها تتسم بالحس السليم بحيث يكاد يكونمن المستحيل طرحها علىالمناقشة وبساط البحث . وان اي شك في مدى صحتها سريعا ما كان يجاب عليه بأن الامر يتعلق فقط بتحديد المعالم البديهية الواضحة لوضع اسس افضل استغلال ممكن للموارد القليلة للثروة القومية، وزيادة عائدية التثميرات الضعيفة . فهل هناك من رجل عاقل يرفض مثل هذه النصيحة ؟

وجملة القول ، ماذا يقدم هذا الاقتراح ؟ . يمكن تعريف بلد متخلف انه ذلك البلد الذي يتوفر فيه رأس مال ضئيل جدا، وفائض من اليد العاملة ، كما سبق واشرنا الى ذلك . وفي شروط كهذه يجب استعمال الاموال التثميرية الجديدة بكثير من التقييد من اجل تحقيق اكثر ما يمكن من النتائج : توفير عمل لفائض اليد العاملة وزيادة الانتاج القومي . ويمكن تحقيق ذلك بشكل افضل بتخصيص الاموال المرصدة للتثمير ليس في شراء الآلات الباهظة الثمن وتبني احدث اساليب التقدم التقني واكثرها تطورا ، ولكن باحضار التجهيزات الضرورية لتشغيل اليد العاملة الجاهزة، وبأبخس الاثمان . وفي الحقيقة انه من الممكن براس مال محدود الحصول على مقدار اكبر من التجهيزات ، وبذلك يمكن استخدام عدد اكبر من العمال . ونتيجة ذلك هي زيادة الانتاج القومي الاجمالي . وهكذا فانه عوضا عن تأمين عدد قليل نسبيا من التراكتورات والآلات ذات الاستعمال المتعدد للزراعة ، يكون من الافضل اقتصاديا ان تؤمن له كميات كبيرة من المجارف ، التي تمكن من استخدام عدد كبير من اليد العاملة بمستوى انتاجية ضئيل نسبيا .

يستخلص من ذلك انه يجب ان يجري التثمير فيالصناعات التي تتطلب نسبيا قليلا من راس المال ، وتستخدم عددا كبيرا

من اليد العاملة (علاقة مرتفعة نسبيا بين رأس المال ـ اليد العاملة، او التركيب العضوي لراس مال ضئيل حسب الاصطلاح الماركسي) . فخلال المرحلة الاولى من التطور على الاقل ، يجب تفضيل الاعمال اليدوية والانتاج الذي يتم في المنزل على الصناعة المجهزة بآلات حديثة ، والصناعة الخفيفة على الصناعة الثقيلة، وذلك لان عائدية الاولى تتحقق بصورة اسرع ، ولانه في الوقت ذاته تزداد بصورة اسرع كمية السلع الاستهلاكية الجاهزة سواء لتلبية الحاجات الداخلية او من اجل التصدير . بل ان بعض اصحاب الفكر المحافظ يذهبون الى ابعد من ذلك حينما يثيرون الشكوك حول كل سياسة تصنيعية .

وبلغة اقرب الى الحذلقة ، ان ما ترمي اليه النظرية هو زواج نظرية الانتاجية الحدية ، (او احد توابعها على الاقل) ، مع نظرية التكاليف المقارنة اللتين استخدمهما الاقتصاديون التقليديون منذ بداية القرن التاسع عشر من اجل تفسير وتبرير النموذج الذي اتبع في التجارة الدولية . تؤكد النظرية الاولى ان سعر عوامل الانتاج التي تكون نادرة نسبيا ينزع نحو الارتفاع ، وان سعر عوامل الانتاج المتوفرة بكثرة ينزع نحو الانخفاض . وفي الحالة التي تهمنا هنا ، تشكل اليد العاملة عنصر انتاج متوفر بكثرة ، بينما يكون العامل او العنصر الاخر ، الذي هو رأس المال، نادرا . وعلى هذا فانه اذا ما ركزت الجهود على طرق الانتاج والصناعات التي تستخدم نسبيا عددا كبيرا من اليد العاملة، فان البلد يحصر جهوده في الوقت ذاته بطرق الانتاج والصناعات التي تكلف اقل. وهذا يشكل، كما ذهبت الى ذلك دوما نظرية التكاليف المقارنة ، افضل طريقة اقتصادية لاستغلال موارد بلد ما ، اي استغلالها وفق احسن انتاجية ممكنة . وانه من الافضل اتباع هذه السياسة الاقتصادية ، اي تصدير جزء من المنتجات التي تحققت وفق هذه الطريقة ، واستيراد مقابلها كل ما له صلة بالآلات والتجهيزات ، من اتباع سياسة اقتصادية ذات طابع «غير

اقتصادي » في استخدام اليد العاملة وراس المال بهدف ان ينتج البلد نفسه التجهيزات الآلية .

استنادا على هذا الاساس وضعت نظرية مراحل النمو . فقبل كل شيء يركز بلد كل جهوده على اتباع الطرق والاساليب التقنية الاولية باستخدامه اكبر عدد من اليد العاملة ، وباقامة صناعات لا تتطلب بطبيعتها الا القليل من راس‌المال ، وذات معدل منخفض جدا من حيث علاقة رأس المال باليد العاملة وعلاقة رأس المال بالانتاج . وشيئا فشيئا ، وبالقدر الذي يتراكم فيه راس المال ويجد فائض اليد العاملة شغلا ، يتقدم البلد خطوة فخطوة نحو استخدام اساليب وطرق تقنية (تكنيكية) اكثر تقدما ويشيد صناعات تتطلب اقامتها رأس مال اكبر . وفيما بعد ، اي عندما يصل البلد الى صف البلدان المتقدمة ، يمكن ان يتجه نحو انتاج وسائل الانتاج ، وحينئذ يعمد الى استيراد المنتجات الغذائية والمواد الاولية والمنتجات الصناعية الاستهلاكية من البلدان التي ما زالت اقل تقدما من ناحية النمو الاقتصادي . وكنا راينا ان هذا النظام التقليدي في التنمية هو الذي تطورت على اساسه البلدان الرأسمالية .

تلح هذه النظرية اذن ، فيما يتعلق بالبلدان المتخلفة ، على ناحيتي البدائية وسلوك سبيل التطور : اي اتباع النموذج التقليدي لرأسمالية القرن التاسع عشر ، وتجنب المظاهر الخلابة للخطط التي يضعها ارباب الاختصاص التقني (التكنوقراطيون) والمخططون .

اليس هناك من عيب او خطأ في هذه المحاكمة ، واين مكانه؟. من الممكن ان نجيب مرة اخرى باختصار ان هذه المحاكمة تستند الى وجهة نظر سكونية لا تأخذ بعين الاعتبار الاهمية الاساسية لبعض عوامل التنمية الاقتصادية . وما ان نأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار حتى تظهر امامنا الفكرة التالية : ان سير عملية التنمية الذي على اساسه يبلغ الاستخدام والانتاج اعلى معدلات ممكنة

خلال مرحلة معينة ليس بالضرورة هو الذي يؤدي لبلوغ الحد الاقصى من امكانيات التنمية الاقتصادية، بل العكس هو الصحيح: فحتى لو تميزت المرحلة الآنية ببطء في الانتاج والاستخدام ، فان الامر يتعلق قبل كل شيء بتأمين تنمية اسرع للانتاج والاستخدام، وبالتالي للاستهلاك ، رغم انه قبل فترة بسيطة كان يمكن للانتاج والاستخدام ان يبلغا معدلات اكبر من تلك التي كان يؤمل الحصول عليها خلال فترة قصيرة . والنقطة الاساسية هي ان جزءا صغيرا من اصل مجموع يتزايد بسرعة يصبح بسرعة كبيرة اكبر من جزء اعلى منه من اصل مجموع يتزايد ببطء اكثر .

ترتكز الفكرة المتقدمة الذكر على مبدأ تحديد العنصر الاساسي لطاقة التنمية في اقتصاد ما . فما هي هذه الطاقة ؟ . ولعله من الجدير الاشارة هنا الى ان الامر لا يتعلق بالعقبات المالية للمبلغ الذي يمكن تثميره بل بالعقبات الحقيقية او الواقعية المتعلقة بالانتاج والموارد الحقيقية الجاهزة وامكانيات الانتاج وفقا للنموذج المطلوب .

وهذه العقبات كثيرة الانواع . ومع ذلك فانه ، وفي ظل وضع معين ، من الممكن ان تكون واحدة من هذه العقبات (او عدد منها) اهم من البقية ، وذات اثر معيق للتنمية بشكل اكثر حساسية في ظل الاوضاع القائمة . فاذا كان من الممكن توجيه الموارد الجاهزة نحو هذا « الخناق الاقتصادي » bottleneck بغاية تضييق مجال تأثيره ، يصبح من الممكن تأمين او تحقيق التنمية بشكل افضل مما لو جرى استغلال هذه الموارد في مجالات اخرى . وبهذا المعنى يمكن القول ان نجاح الجهود للاسراع بالتنمية الاقتصادية يتعلق بطريقة استخدام الفائض القابل للتثمير اكثر من تعلقه بأهمية الحجم الاصلي او الاولي لهذا الفائض .

لنستعد الان ما سبق وقلناه عن التجربة السوفييتية: فلدى البدء بوضع الخطة الخمسية الاولى موضع التنفيذ ، كان هناك « خناقان اقتصاديان » على درجة كبيرة من الاهمية في اعاقتهما

لنمو الصناعة . تجسد الاول بفائض الانتاج الزراعي القابل للبيع والشراء ، اي مقدار المنتجات الغذائية والمنتجات الاولية التي تتجاوز حدود استهلاك منتجيها واسرهم ، وانه اذا ما طرحت في اسواق المدن فمن الممكن ان يتغذى بها السكان المتزايدون من العمال المستخدمين في الصناعة وصناعة البناء . وظهر الثاني اعتبارا من بدء تسارع معدل سير عملية البناء : عدم كفاية مواد البناء ، وخاصة الحديد والفولاذ والمحروقات والقدرة الكهربائية. فمن البديهي انه لا يمكن تشييد مصانع جديدة ، ومراكز لتوليد الطاقة الكهربائية ، ومدن صناعية بصورة اسرع من تهيئة مواد البناء : الاسمنت والفولاذ والآجر ، او من التموين بالمحروقات والطاقة الكهربائية اللازمة لتأمين سير الآلات والمصانع الجديدة بعد تركيبها . ويبدو ان هذين العاملين ، بوجههما السلبي ، يلعبان دورهما في مراحل معينة في اغلب البلدان السائرة في طريق التنمية . يتجلى الاول في المرحلة الاولى للتنمية ، في حين ان اهمية الثاني تزداد بالقدر الذي يتقدم فيه التصنيع. وهما لا شك يؤثران على المعدل الذي يمكن لبلد ان يستغل على اساسه موارده.

ما الذي يمكن استخلاصه مما تقدم فيما يتعلق بالامر الذي يهمنا هنا ؟ وبصورة خاصة، ما الذي ستؤول اليه وصفات النظرية التقليدية ؟ يمكن القول بصورة عامة انه كائنا ما كان حجم التثميرات المتوفرة ، فلا بد من حصره تبعا لطرق واهداف من شأنها ان تزيد بصورة مستمرة من طاقة هذه التثميرات . وانه بالقدر الذي يكون فيه العامل الذي يحد من سير التنمية هو عدم كفاية قدرة الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج (آلات ومواد البناء)، فان معدل التنمية الممكن التحقق في المستقبل سيزداد بالقدر الذي يخصص فيه جزءا اكبر من التثميرات القائمة ويوجه نحو توسيع هذا القطاع من الصناعة (وهذا ما يسميه ماركس الفرع الصناعي رقم ١) . وذلك لانه في السنوات القادمة سيمكن توفير انتاج اكبر من الفولاذ والآلات التي يمكن بواسطتها تشييد وتجهيز

معامل جديدة ، ومراكز جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية ومصانع جديدة للصلب والفولاذ . ان الآلات المنتجة للادوات التجهيزية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية اكثر من اعمال النسيج الآلي او صنع قوالب للاحذية .

وانه بالقدر الذي يكون فيه العامل الذي يحد من سير التنمية متشكلا من الفائض الجاهز من المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية الاخرى ، وان الذين ينتجون هذه المنتجات والسلع قد اخذوا كفايتهم منها ، فان السياسة الاقتصادية المثلى الواجبة الاتباع لا تكون ــ من وجهة نظر معدل النمو ــ في تثمير الموارد في قطاعات تكثر فيها اليد العاملة وتنخفض فيها الانتاجية لدرجة كبيرة ، حتى ولو ادت هذه التدابير آنيا الى احداث عدد اكبر من الاعمال والاستخدامات . بل الامر يكون على العكس ، اي يجب اختيار القطاعات التي تحقق انتاجية اكبر حتى ولو كانت كلفها اكثر ، والتي بزيادتها لمستوى انتاجية كل عامل تزيد من الفائض الجاهز من المنتجات ، الامر الذي يمكن من استخدام عدد اكبر من اليد العاملة في قطاعات اقتصادية اخرى (١) .

يستخلص مما تقدم انه من المستحيل الكلام عن حجم معين للتثمير ، او عن معدل التثمير ، بصورة مستقلة عن طريقة

---

(١) سنرى فيما بعد ان الرأي المتعلق بزيادة كثافة رأس المال في القطاعات الاقتصادية المنتجة لوسائل الانتاج يمكن الاخذ به حتى حدود معينة فقط .

ولعل بعض القراء يذكرون في هذا المجال ملاحظة لستالين ــ ملاحظة لا مجال لمناقشتها بنظري ــ : «ان فائض الانتاج كمصدر وحيد للتراكم.. والتراكم كمصدر وحيد لاعادة الانتاج .. ان هذه الافكار المتعلقة بالنظرية الماركسية في اعادة الانتاج .. لا تطبق فقط على النظام الرأسمالي ، بل ليس هناك من مجتمع اشتراكي يمكن له ان يهملها لدى تخطيطه لاقتصاده القومي » .

«Economic Problems of Socialism in the U.S.S.R.» Moscow 1952 . P. 89.

استعماله ، ما دامت هذه الطريقة ستؤثر بدون شك على حجم هذا التثمير في المستقبل . انه من الوهم والخطأ اذن الانطلاق بقضية بافتراض معدل للتثمير ، ومن ثم تناقش بصورة مستقلة مسألة افضل استخدام له ، كما لو كان العنصران غير مرتبطين ببعضهما اشد الارتباط .

حقا ان سياسة كهذه ، بمعدل مرتفع للنمو ، تثير خلافا في الامد القصير بين متطلبات التنمية من جهة ، وتوسعا اسرع للاستخدام والاستهلاك ، من جهة اخرى . فاذا نظرنا الى ما سيصير عليه الوضع بعد سنة او سنتين ، فلا شك ان المشكلة المهيمنة تكون القضايا المتعلقة بالاستخدام والاستهلاك ، وعندئذ نختار سياسة متلائمة مع مقتضيات هذه المشكلة . ولكن اذا نظرنا الى ابعد من ذلك ، فان الخلاف الذي أثير يزول ، ذلك لان سياسة ذات معدل مرتفع في التنمية تمكن بسرعة كبيرة من تحقيق توسع اكثر سرعة ليس فقط فيما يتعلق بالتثمير ولكن ايضا في مجالي الاستخدام او الاستهلاك ، الامر الذي يمكن تفسيره بظاهرة استخدام اكبر لليد العاملة في مجال البناء والنشاطات الاخرى التي من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية . وليس من الضروري النظر الى بعيد جدا لكي ندرك امكانية زوال هذا الخلاف، وذلك بسبب طاقة القوى المتعلقة بالتوسع ــ الذاتي التي تلعب دورها اعتبارا من تجاوز معدل التنمية مستوى معينا ، كما رأينا ذلك في الفصل السابق .

جسد الاقتصادي السوفييتي A. I. Notkine في المثال التالي النقطة التي تهمنا بصدد معالجته للقضايا المتعلقة بالتثمير . فانطلاقا من معدل تثمير اصلي او اولي يبلغ ٢٠ ٪ (اي العلاقة بين التثمير الصافي والدخل القومي) ومن علاقة راس المال ــ الانتاج بقدر ٢،٥٪ (وهو ما يسميه « معامل التثمير الضروري لزيادة الدخل القومي بنسبة ١٪ ») ، بيّن انه اذا ازداد معدل التثمير بنسبة ١ ٪ سنويا ، فان مستوى الاستهلاك للفرد الواحد

(لسكان يزدادون افتراضا بمقدار ٣،٠٠٠،٠٠٠ فرد سنويا ، اي حوالي ١،٥ ٪) سيكون اكثر ارتفاعا بعد سبع سنوات مما لو حوفظ على ثبات معدل التثمير ، او لو عمد الى خفضه بنسبة ١ ٪ سنويا . ويمكن ملاحظة الحالات الثلاث المذكورة في الجدول التالي ، وهذه الحالات هي (المعدل الثابت للتثمير ، المعدل المتزايد للتثمير ، المعدل المتناقص للتثمير (٢)) . وبغاية الاختصار سنقتصر على ايراد السنتين الاوليين والسنتين الاخيرتين لكل حالة .

يلاحظ من الجدول ان استهلاك الفرد بين السنة السابعة والسنة الثامنة يكون اكثر ارتفاعا في الحالة الثانية ، حيث يبلغ ٣٠،. منه في الحالة الاولى حيث يبلغ ٢٥،. ، ومنه في الحالة الثالثة حيث يبلغ ١٨،. كذلك فان الاستهلاك يكون اكثر ارتفاعا بين السنة الاولى والثانية منه في الحالة الثالثة .

هناك العديد من الاسباب الوجيهة التي تجعل من الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على الاغلب ان يطبق سياسة معدل مرتفع

---

(٢) انظر : قضايا الاقتصاد السياسي الاشتراكي . موسكو ١٩٦ ، ص ١٧٧ – ١٧٨ .

يبدو ان المؤلف تجاهل في هذا المثال الفترة الزمنية الفاصلة بين التثمير ونتائجه ، الامر الذي يقصر لحدود بعيدة الفترة التي يكون خلالها الاستهلاك اقل في الحالة الثانية . ان افتراضا اكثر واقعية ياخذ بعين الاعتبار فترة تحقق التثمير ، يذهب بالنتائج المتوقعة الى فترة تزيد عن الثماني سنوات. واننا اذا نظرنا الى حسابات الحالتين : الثانية والثالثة ، يلاحظ ان الاموال التثميرية المفترض ان تشغل بين السنة الاولى والثانية ليست ١٢٠ ، ولكن في حالة تكون ١٢٦ ($= ٦٠٠ \times \frac{٢١}{١٠٠}$) وفي حالة اخرى ١١٤ ($= ٦٠٠ \times \frac{١٩}{١٠٠}$) كذلك بالنسبة لكل عام يلي .

الحالة الأولى	النسبة المئوية للتثمير	الدخل القومي (مليارات الروبلات)	الأموال التثميرية (مليارات الروبلات)	الأموال الاستهلاكية (مليارات الروبلات) (٤)	السكان (بالملايين)	الاستهلاك الفردي (آلاف الروبلات)
	(١)	(٢)	(٣)	(٢) – (٣)	(٥)	(٦)
السنة الأولى	٢٠	٦٠٠	١٢٠	٤٨٠	١٨٠	٢,٦٦
« الثانية	٢٠	٦٤٨	١٢٩,٦	٥١٨,٤	١٨٣	٢,٨٣
....	.....	.....	.....	......	.....	......
« السابعة	٢٠	٩٥١	١٩٠,٢	٧٦٠,٨	١٩٨	٣,٨٤
« الثامنة	٢٠	١٠٢٧	٢٠٥,٤	٨٢١,٧	٢٠١	٤,٠٩

الحالة الثانية	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
السنة الأولى	٢٠	٦٠٠	١٢٠	٤٨٠	١٨٠	٢٫٦٦
« الثانية	٢١	٦٥٠٫٤	١٣٦٫٦	٥١٣٫٨	١٨٣	٢٫٨١
....	....	....	....	....	....	.....
« السابعة	٢٦	١٠٢٨٫٥	٢٦٧٫٤	٧٦١٫١	١٩٨	٣٫٨٤
« الثامنة	٢٧	١١٣٩٫٦	٣٠٧٫٧	٨٣١٫٩	٢٠١	٤٫١٤

الحالة الثالثة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
السنة الأولى	٢٠	٦٠٠	١٢٠	٤٨٠	١٨٠	٢٫٦٦
« الثانية	١٩	٦٤٥٫٦	١٢٢٫٧	٥٢٢٫٩	١٨٣	٢٫٨٦
....	....	....	....	....	....	....
« السابعة	١٤	٨٨٠٫٤	١٢٣٫٣	٧٥٧٫١	١٩٨	٣٫٨٣
« الثامنة	٣١	٩٢٦٫٢	١٢٠٫٤	٨٠٥٫٨	٢٠١	٤٫٠١

للنمو ، كتلك التي عرفناها ، في حين يمكن لاقتصاد مخطط ان يحقق ذلك . ولنلخص هذه الفكرة بقولنا ان رجال الاعمال ، على اعتبارهم افرادا ، غير قادرين ان يتنبؤوا لوقت طويل بسياستهم التثميرية ، وليس ذلك بسبب قصر نظر عفوي لديهم ، ولكن لان كل فرد يتخذ قراره ضمن اطار نظام فردي ، غير مخطط ، غير خاضع لاي اكراه . وعلى هذا يستحيل عليه ان يرى الى بعيد لان افقه محدود زمانا ومكانا بضباب التشكك الملازم للنظام .

فأولا ، وطالما انه ينظر للموضوع من وجهة نظر الارباح التي سيحققها ، فانه لا يأخذ بعين الاعتبار نتائج اعماله الا تبعا لآثارها على مشروعه الخاص . فليس من مهمته والحالة هذه ان يهتم بالانعكاسات التي يمكن لها ان تؤثر على مشاريع اخرى او صناعات اخرى او على المجتمع بكامله (اللهم الا اذا كان يعتقد انه يؤثر على سياسة اسعار او مبيعات منافسيه الاقربين) . انه يجهل ما تنوي فعله بقية المشاريع او الصناعات لتحقق توسعها : وهنا يلجأ الى الافتراضات القائمة على الحدس الغامض المبهم ، وكلما كانت هذه الافتراضات الحدسية اكثر غموضا ، كلما كان مطمئنا انه يعرف وانه في حالة من الانتظار لما سيحدث . ولكن التطور الاقتصادي عبارة عن جملة من الافعال المترابطة المعقدة ، كل فعل منها يؤثر على بقية الافعال ويتأثر بها . واذا رغب راسمالي ان يثمر بهدف التوسع ، فاذا كان عاقلا فانه يفعل ذلك من اجل سوق يتنبأ في الحال بشأنها بامكانيات الانتاج المتوفرة تحت نظره (توفر المواد الاولية والتجهيزات وسهولة المواصلات وقطع الغيار).

ومن ناحية ثانية فان التثمير والتوسع الاقتصادي وفقا للنموذج الراسمالي ينزعان ، اللهم الا بصورة استثنائية جدا ، الى تلبية طلب السوق وليس توجيه هذه السوق . وطلب السوق يتعلق بدوره وبدرجة كبيرة بقرارات التثمير المتخذة

في القطاعات الاخرى للنشاط الاقتصادي . وهذ ما يفسر ان الطريقة « الطبيعية » للتنمية الاقتصادية بحسب النموذج الراسمالي تسلك طريق « الصناعات النسيجية اولا » . ان آخر شيء يمكن لمشروع خاص او لاقتصاد السوق ان يفعله هو التثمير لزيادة قدرة الانتاج الاضافية للآلات قبل ان تطلب ذلك بقية الصناعات ، او تسمح بتوقع هذا الطلب . اما في حالة تحققه ، فهذا يعني المقامرة ، ان معدل التثمير لهذا الاقتصاد يبقى ثابتا خلال فترة عشر او عشرين سنة . ويحدث ذلك احيانا تحت تأثير ضرورات الحرب او مستلزمات التسلح ، او في زمن مد الخطوط الحديدية ، او ايضا في ظل موجة التفاؤل لسنوات الازدهار التي سريعا ما تنتهي بالانهيار . حقا لقد تمكنت البلدان الراسمالية في مراحل معينة من نموها ، كما رأينا ذلك في الفصل الاول ، من مشاهدة ان صناعات السلع الانتاجية سارت وتطورت بسرعة اكبر من تطور صناعات السلع الاستهلاكية ، ولكن ذلك تحقق في مرحلة متأخرة نسبيا ، اي بعد ان احتلت صناعات السلع الاستهلاكية المركز القائد بطلبها للتجهيزات والآلات البديلة والضرورية للتوسع ، ولان اسواق التصدير قد فتحت امام صناعات التجهيزات الانتاجية بسبب الطلب عليها من قبل البلدان التي ما زالت في المراحل الاولى لنموها ، والتي تكون بحاجة للتصنيع .

ولعله من الافضل الدخول في بعض التفاصيل من اجل تجنب كل سوء تفاهم . انه مسخ وتشويه لكل ما قلناه ان يفهم انه من الضروري اتباع سياسة تقتضي تخصيص ١٠٠٪ (او اي رقم قريب من هذا الرقم) من التثميرات لتوسيع قطاع السلع الانتاجية . ذلك اننا اذا كنا نريد زيادة امكانيات الاستخدام يتوجب علينا زيادة انتاج السلع الاستهلاكية لسد حاجات الجيش المتكاثر من العمال . فلا بد والحالة هذه ودوما من استخدام جزء من فائض التثميرات لسد الحاجات الاجتماعية

الضرورية وليس فقط لتلبية الحاجات الاقتصادية البحتة ، وذلك كبناء بيوت اضافية للعمال ، وتأمين الخدمات الصحية ، وتحسين الصناعة .. الخ . وهذه التدابير من شأنها ان تحد دوما من السير الممكن لعملية التنمية . وبالاضافة الى ذلك لا بد من الوضع جانبا بعض الاموال الضرورية للزيادات المستمرة في اجور العمال ، لانه لا يمكن لمستواهم ان يظل ثابتا ، وخاصة في البلدان الاشتراكية . على انه يجدر في السنوات الاولى من السير في طريق التنمية ، اي حين تعطى الاولوية في التثمير لصناعات السلع الانتاجية لبلوغ معدل مرتفع في التنمية ، من التخفيف في زيادة انتاج السلع الاستهلاكية بالنسبة لزيادة مجموع الاستخدام، الامر الذي يستوجب اتخاذ تدابير تؤدي الى ما يطلق عليه « اعادة توزيع الاستهلاك داخل طبقة العمال » ، اي بين هؤلاء الذين كانوا مستخدمين ، والذين استخدموا مجددا ، وهذه عملية لا يمكن ان تتم دون صعوبات وتوترات . ولكن هذا لا يناقض امكانية تحقق زيادة مقابلة لمجموع الاستهلاك ، وكذلك الاستهلاك الوسطي للفرد الواحد . ولعل التطورات سارت وفق هذا النمط في الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية في الفترة الاولية لعملية التصنيع .

ومرة اخرى تجدر الاشارة الى ان الادعاء انه يتوجب ، في ظل سياسة كهذه ، تبني آخر ما توصل اليه العلماء والمهندسون في ميدان التقنية ، ووضعه موضع التطبيق مهما كانت الكلفة ، هو من المبالغات التي تبعث على السخرية . ذلك ان اتباع سياسة كهذه لا يؤدي الى زيادة الانتاج حتى حدوده القصوى ، بل على العكس يؤدي الى نقصانه ، بسبب عدم امكان الحصول بواسطة الموارد المتوفرة الا على عدد ضئيل من الآلات التي تتضاءل طاقاتها الانتاجية بسبب عدم كفاية عددها، ان لم تنعدم هذه الطاقة . والوجه الآخر المقابل من المبالغات الباعثة على السخرية والعبثية هو تبني طريقة اقتصادية ترتكز

على المجازفة من اجل استخدام او تشغيل عدد اكبر من اليد العاملة. ان الامر الواجب الاتباع هو تبني الاساليب التقنية الكثيفة والكثيرة الكلفة حيث يمكن لاكبر حد من انتاجية اليد العاملة ان توجد توازنا ، وذلك في آثارها على فوائض الانتاج ، للنفقات الكبيرة والضرورية لصنع الآلات ، ولكن دون تجاوز هذا الحد. ويستدعي هذا الامر توزيع اليد العاملة بين صنع هذه الآلات وسيرها او فعاليتها بحيث تؤمن حدا اقصى من العائدية اذا ما نظر للموضوع من وجهة نظر التنمية .

لنكرر ان ما قلناه لا يعني ان التثمير وتوزيعه واختيار الوسائل التقنية الملائمة له هي العوامل الوحيدة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية . وان تركيز الاهتمام ببعض العناصر الهامة لا يعني اهمال عناصر اخرى ذات اثر كالعناصر السياسية والاجتماعية والملكية والدوافع او الحوافز ونموذج التنظيم الاجتماعي وخاصة في الزراعة . كنا اشرنا الى هذه الناحية الدقيقة لدى تحدثنا عن تشكيل المزارع الجماعية في الاتحاد السوفييتي. ولكن هناك ايضا مشكلة العنصر البشري والحوافز التي تدفعه للعمل ، وقضية رفع مستوى الطاقات البشرية عن طريق تعميم التعليم وخاصة التأهيل التخصصي لليد العاملة الصناعية، والفنيين . وليس من السهل تجسيد ما نقوله كميا او رقميا . اذ نلاحظ امامنا عوامل غير كمية ، وعلى درجة من الاهمية بحيث يمكن لها ان تدخل تغييرات كبيرة على نتائج التنمية . هذا بالاضافة الى ان المعارف والمعلومات التقنية (التكنيكية) تتطور بشكل مستمر ، كذلك الامكانيات المتولدة عنها ، بحيث يكون من الامور الهامة ، وخاصة في البلدان المتطورة ، التمكن من امتصاص هذه المعلومات والمعارف الجديدة ، وجعلها متناسبة وحاجات الانتاج ، اي الانتصار على المقاومة التقليدية في الاساليب التقنية، واختيار الطرق والوسائل الملائمة من بين تلك الموجودة او التي من الممكن معرفتها .

واخيرا لا بد من ذكر كلمة عن التجـــارة الخارجية . ان معالجتنا في هذا الفصل لامكانيات بلد في ان يبني قدرته الانتاجية انطلاقا من موارده الخاصة ، لا تعنـــي انــه لهــذا السبب حبذنــا فكرة الاكتفاء الذاتي ، واننا ننكر ميزات التقسيم العالمي للعمل . ان ما قلناه هو : ١ ــ ان الامكانيات التي تمتلكهــا اغلب البلــدان المتخلفــة لتجهيز وتعبئة الوسائل الضرورية لنموها عن طريــــق زيادة صادراتها ، هي اقل بكثير مما جرت العادة على تصورهــا .
٢ ــ يجب الا يفسر المذهب المعروف في التجــارة الدولية تحت اسم التكاليف المقارنة بطريقة سكونية للحفاظ علـــى التوزيــع التقليدي العالمي للعمل الذي عُرف نموذجــه منــذ القرن التاسع عشر (٣) .

ان البلدان المتخلفة ، دون ان تضع كامل ثقتهــا بالتجارة الدولية ، تعتمد عليهــا لسد بعض حاجاتهــا من اجــل التنمية . هذا امر لا بد منه خلال السنوات الاولى من التنميــة اذا لم تكــن متوفرة في البلاد صناعة ثقيلة . وهكذا يجب ان يخصص للتصدير جزء من الانتاج الفائض ، سواء من الزراعــة او مــن الصناعــات الخفيفة قبل التمكــن من الحصول على السلع الانتاجيــة التي تضع ركائز التوسع الصناعي . ولكن هذا الكلام لا يناقض تأكيداتنــا التي ذكرناهــا : يجب زيادة الانتاج حتى حدوده القصوى من اجل التمكــن من زيادة معدل التنمية . وكلما كان البلد صغيرا ، كلما كانت موارده ضئيلة ، وكلما كان اعتماده علــى التصديــر اكبــر لسد حاجاته ، كلما ارتبط بشكل اكبر نمــوه بهــذا الوضــع . وعلى هذا يجب الا يؤخذ ما قلناه عن مقدار الاهميــة في اقامــة صناعــة تجهيزية او للسلع الانتاجية من اجل تامين سير التنميــة الاقتصاديــة وكانه « العلاج العام الشافي » الذي يصح بالنسبة

(٣) انظر ص ٢٩٢ وما يليها مــن : Paul Baran : Political Economy of Growth .

لجميع البلدان ، خصوصا تلك الصغيرة والفقيرة بمواردها الطبيعية . ان ما يسميه الاقتصاديون « باقتصاديات السعة » économies d'échelles, economies of scale والميزات التي تصيب الانتاج من جراء التخصص تفرض حدا أدنى لحجم سوق يتمكن من استيعاب ما تؤمن له صناعة ما ، وحدا أعلى لعدد فروع الصناعات التي يمكن لبلد صغير ان يقيمها (اللهم الا اذا كان يملك امكانيات تصديرية كبيرة) . وعلى هذا فان الفكرة التي تحبذ اعطاء الارجحية او الاولوية في توجيه التثمير نحو اقامة الصناعة الثقيلة تجد مبررها في تطبيقها في بلد كبير واسع ،بل اقول بدون تردد على بلدان تبلغ اتساع الهند والصين والاتحاد السوفييتي ، او في مجموعة من بلدان اقل اتساعا في افريقيا وآسيا مثلا ، بلدان تنسق التعاون فيما بينها في مجال التبادل التجاري وخطط التنمية الاقتصادية ، وذلك كما هو الحال في الوقت الحاضر مع البلدان الاشتراكية لاوروبا الشرقية .

لا بد وان القارىء قد لاحظ ان المشكلة الاساسية التي طرحناها ، هي معرفة الى اي مدى وباتباع اية وسائل يمكن لبلد ان يستغل موارده الخاصة من اجل تأمين نموه الاقتصادي . لقد اهملنا دراسة ما يسمونه « بالمساعدة الخارجية » ومدى تأثيرها على وضع هذا البلد . وقد لجأنا الى ذلك عن تصميم مسبق اعتقادا منا ان القضية التي طرحناها تتعلق جذريا بالمشكلة الحقيقية التي تطرح في البلدان المتخلفة . فالراي العام في هذه البلدان (وهذا لا يمثل راي الاشتراكية فقط) يعترف عموما بان هناك حظا قليلا في امكانية جذب راس المال الاجنبي او مساعدة خارجية ، سواء من الولايات المتحدة او من المؤسسات التي تخضع لتأثيرها ، وبالتالي يمكن تكرار الكلام ذاته فيما يتعلق ببريطانيا والمانيا الغربية ، وذلك دون الخضوع لبعض الشروط او الارتباطات ، بل والانحراف ضمن منطقة الحرب الباردة اذا كانت المساعدة كبيرة ، كما نرى ذلك في بعض

البلدان التي اصبحت ضمنيا قواعد او مراكز لنفوذ الولايات المتحدة . وهكذا اصبح من الامور البديهية القول : ان استقلالا سياسيا حقيقيا يجب الا يعتمد على المساعدة الخارجية الا بأقل قدر ممكن .

على ان مساهمات هامة تحققت في بعض الاحوال الخاصة على شكل المساعدات الاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفييتي الى الصين : تسهيلات ائتمانية لامد طويل ، وكذلك بصورة خاصة المساعدات التي تقدم داخل المعسكر الاشتراكي ، حيث انها بلغت منذ الحرب ثمانية مليارات من الروبلات تقريبا . على اننا اذا نظرنا للامر من خلال السنوات العشر القادمة تقريبا ، فانه ليس من المحتمل ان تتمكن هذه المساعدات من سد حاجات التثمير على الصعيد العالمي للبلدان المتخلفة ، اللهم الا بنسب هامشية . ذلك لانه يجب الا ننسى ان للاتحاد السوفييتي والصين ، وكذلك الامر بالنسبة لبقية الدول الاشتراكية ، برامج التنمية الخاصة بها ، وهي برامج واسعة وطموحة. على انه اذا امكن الوصول الى اتفاق عالمي لنزع التسلح وتصفية الحرب الباردة ، امكن لسياسة المساعدات هذه ان تتغير ، كما اشار الى ذلك باصرار الاستاذ برنال في كتابه « عالم بدون حرب » . عندئذ يمكن اقتطاع جزء اكبر من الموارد الجاهزة وتخصيصها للبلدان الفقيرة والمتخلفة . وهذا يعني ان تحقيق التنمية الاقتصادية يصبح امرا اكثر سهولة ، وتبعا لذلك يصبح من الضروري تغيير بعض الافكار الواردة في هذا الكتاب . على اننا نعتقد انه حتى لو تحقق ذلك لا بد للبلدان المتخلفة من ان تعتمد على امكانياتها الخاصة باكبر قدر ممكن في مجال التنمية ، وذلك عن طريق تجهيز او تعبئة ما تملكه من موارد وطاقات .

محمد ابو يوسف اللحويشي

خلاصـــة

يمكن التساؤل الآن الى اي حد يمكن للطريقة التي عرضناها ان تكـون صالحة للبلدان المتقدمة صناعيا ، وللبلـــدان غيـر الصناعية ؟ . من البديهي الاشارة الى ان الطريقة المعروضة تصلح بصورة خاصة للبلدان المتخلفة ، كما ان معالجتنا اهتمت على وجه الخصوص بهذا البلدان والمشاكل المطروحة فيهـا . اما بالنسبة للبلدان المتقدمة كالولايات المتحدة وبلدان اوربا الغربيـة التـي فيهـا امكانيات مؤاتية من التنمية ، فيبدو ان حاجتهـا لزيـادة الانتاج اقل من حاجتها لتوزيع افضل لهذا الانتاج ولالغاء الملكيـة (وذلك بوضع حد نهائي لاثراء اصحـــاب الملكيـات الخاصة واصحاب الاحتكارات) ، وللقضاء على الفوارق المتولدة في النظام الاقتصادي عن الرأسماليـة الاحتكارية ، ولاستخدام امكانيـات وطاقات الانتاج المتوفرة فـي غايـات مفيـدة اجتماعيـا . لقـد كثرت الاحاديث خـلال السنـوات الاخيرة ، وخاصـة فيمـا يتعلق بالاقتصاد الامريكي ، عـن « الثروات الخاصـة الزائـدة عما هـو ضروري والاساءة لمجمـوع الشعب » : ان الصناعـة الخاصـة تؤدي الى خلق منتجات جديدة ، كما انهـا تؤدي الى خلق طلب مصطنع بعرضها لهذه المنتجات على انهـا ترمز «لتركيب

فئات المجتمع » . وبالاضافة الى ذلك فانها تلجأ الى بيعها باتباع اساليب الاكراه المعنوي والضغط : وذلك بزيادة الدعاية لها، في حين ان الخدمات العامة تبقى بدون موارد لتمويلها ، وبذلك يصرف النظر عن كل محاولة لخلق مثالية اجتماعية جديدة ، او طراز من المعيشة افضل . وقد قيل ان تقديس الاثراء الفردي، وتخلخل القيم الاجتماعية بالنسبة لوحدة معتبرة هي الدولار، انما يكون مظهرا لترجرج وجود الكائن البشري . ولعل البعض يذكر ما قاله اقتصادي شهير من انصار الاقتصاد الحر هو اللورد كينز Keynes حول الهوس في حب المال على انه « مرض مقرف، وواحد من الميول شبه ـ الاجرامية ، انه مرض يترك بشيء من الارتعاش الى المختصين بالامراض العقلية » . وعلى هذا يذهب البعض الى ان المهمة الاولى هي في ازالة عامل الانحلال هذا ، والانصراف عن تقديس ما ليس سوى تقدم مادي .

هذا ، وتجدر الاشارة الى ان تعبير البلدان المتقدمة والمتخلفة انما هو تعبير نسبي ، وانه لا مجال للانكار ان هناك الكثير الذي يجب فعله في البلدان الصناعية ذاتها في اوروبا الغربية والولايات المتحدة وبيوتها الصغيرة ، كما نجدها في مدن اوربا الغربية . وكنا رأينا انه رغم التقدم الصناعي الذي حققه الاتحاد السوفياتي خلال الثلاثين سنة الماضية ، هذا التقدم الذي جعله بعيدا عن زمرة البلدان المتخلفة ، فانه ما زال راغبا في الاحتفاظ بمعدل مرتفع جدا في النمو الاقتصادي خلال السنوات العشرين القادمة ، وذلك من اجل « ارساء الاسس للتحول نحو الشيوعية » . انه لا يريد ان يتوقف عن سير في التطور احسن الانطلاقة فيه قبل التوصل على اقل تقدير لاشباع اهم الحاجات البشرية ولتوزيع السلع وفقا لقاعدة : « لكل حسب حاجاته » .

والحقيقة التي لا تقبل الجدل هي انه يوجد فارق اساسي بين المشكلة الاقتصادية في البلدان الصناعية كليا ، والمشكلة

الاقتصادية لدى جمهرة البلدان المتخلفة . فهذه البلدان الاخيرة تتميز بوجود فائض من اليد العاملة المتمركزة في القطاع الزراعي حيث يوجد فيض من السكان ، في حين ان فائض اليد العاملة هذا في البلدان الصناعية ، هذا ان وجد ، يكون اقل اهمية بكثير ولا يشكل احتياطيا دائما ومستمرا من اليد العاملة . على اننا كنا اشرنا فيما تقدم من صفحات انه اذا كان فائض اليد العاملة في البلدان المتخلفة يطرح مشكلة ، فانه يتيح لهذه البلدان فرصة في زيادة ثرواتها باستخدام اليد العاملة الفائضة في اعمال انتاجية او ذات مردود . اما في البلدان المتقدمة فيجب الاصرار خاصة على رفع معدل انتاجية اليد العاملة بفضل تطور وتقدم الاساليب والطرق التقنية . فالمهم هنا اذن هو القدرة على اكتساب واستخدام المعارف والمعلومات التقنية . وبما ان هذه البلدان تملك قطاعا هاما لصنع التجهيزات الانتاجية، وان اليد العاملة فيها ذات خبرة ودراية ، فانها تكون في وضع افضل بكثير من وضع البلدان المتخلفة ، من ناحية الامكانيات والطاقات على اقل تقدير ، في الاستفادة من امكانياتها التقنية والمحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي .

ومع ذلك فاننا نجد ان معدل النمو هذا يكون بطيئا ، بل انه يتميز حتى ببعض الركود ، في البلدان الراسمالية العريقة والمتطورة كبريطانيا والولايات المتحدة . لذا نعتقد ان المشكلة التي يطرحها النمو الاقتصادي تهم شعوب هذه البلدان بقدر ما تهم الامم المتخلفة . ففي اي من هذه البلدان لم يتجاوز المعدل الصافي للتثمير ١٠ ٪ خلال السنوات الاخيرة . ولعله يكون من العجيب ان نلاحظ ان الجمود الاقتصادي يحط بثقله على طرفي النقيض ، أي على البلدان التي بلغت مراحل التطور الصناعي ، وتلك التي ما زالت بعيدة عن بلوغ هذه المراحل .

ان احد الاسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا الجمود هو ان جزءا كبيرا من الموارد التي تملكها هذه البلدان والتي يمكن

تخصيصها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام ، تمتصها في الواقع النفقات العسكرية داخل البلدان وخارجها . ومع ذلك تذكر بصورة اعتيادية هذه النفقات العسكرية الباهظة كأحد العوامل الرئيسية المؤدية الى ان يحافظ اقتصاد هذه البلدان على مستوى مرتفع من النشاط . فلا بد والحالة هذه من وجود اسباب اخرى للركود الاقتصادي . ومن البداهة القول ان السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الاتجاه نحو الركود هو الزيادة المستمرة لفرط القدرة الصناعية ، الامر الذي من شأنه تثبيط الدافع نحو التثمير والابتكارات وخلق جو من الانهزامية « خوفا من القدرة الانتاجية » ، ذلك لان زيادتها تؤدي الى انقاص قيمة رأس المال المثمر في القدرة او الطاقة الانتاجية المتوفرة .

وهكذا فان دراسة امريكية حديثة تؤكد ان القدرة الانتاجية للصناعة التحويلية والخفيفة manufacturing في الولايات المتحدة بلغت اكثر من ضعفي ما كانت عليه منذ عام ١٩٤٣ (وهو الحد الاقصى الذي بلغته ايام الحرب) ، في حين ان الانتاج لم يزدد الا باكثر من الخمس بقليل ، علما بان نصف القدرة الموجودة غير مستغل (١) . واننا لنجد هذا الفرط في القدرة الانتاجية في الولايات المتحدة متماشيا مع هامش هام من البطالة ، هامش تظهر عليه كل دلائل « المرض المزمن » ، والذي يتجه نحو الزيادة وليس نحو النقصان . هذا وان الاستمرار في نشر واعادة النظر برقم ما يدعونه « بالبطالة المسموح بها » ، بل وبزيادة هذا الرقم ، في الطبعات الناجحة والمتتالية للكتب الاقتصادية في الولايات المتحدة لفترة ما بعد

---

(١) انظر ص ٨٨ ـ ٩٢ من المجلة :
Monthly Review ,
New-York . June 1962 .

الحرب ، انما يلقي اضواء تبعث على القلق حول اخلاص رجال علم الاقتصاد في الولايات المتحدة « للطراز الامريكي في المعيشة ». وانه ايضا من التعليق الباعث السخرية حول آلية الاقتصاد الرأسمالي ملاحظة ان معدلات التنمية تكون اضعف ما تكون حيث يبلغ فرط القدرة على الانتاج حده الاقصى (٢) .

كتب الاقتصادي بول باران بهذا الصدد ما يلي : ان الفارق في البلدان المتقدمة بين ما يمكن ان تنجزه طاقات الانتاج المتوفرة في المجتمع والنتائج المتحققة . .هو اكبر بكثير منه في المناطق المتخلفة (٣) .

وعوضا عن اعطاء فكرة موجزة ، لعله من الممكن التوضيح على الوجه التالي التناقض القائم في شطري العالم حول مشكلة التنمية الاقتصادية : ففي الاقتصاديات الصناعية الناضجة ، كالولايات المتحدة وبريطانيا ، يكون معدل التنمية بطيئا لان الرأسمالية بشكلها الاحتكاري الذي تبنته مؤخرا غير قادرة على استخدام طاقاتها المخفية المتوفرة في التنمية (علما بأن الرأسمالية ذاتها كانت قد خلقت منذ اكثر من قرن من التطور هذا النموذج او الشكل) . اما بالنسبة للبلدان المتخلفة، فالرأسمالية المحلية غير قادرة على خلق الطاقة الانمائية دون مساعدة ، وذلك للاسباب التي اتينا على ذكرها في الفصول الاولى من هذا الكتاب . وستبقى هذه البلدان الضحية الدائمة

---

(٢) اعتقد انه يحسن بالقارىء ان يطلع على وجهة نظر اخرى حول معدلات التنمية في الاقتصاد الراسمالي في بحث نشرناه بشكل متسلسل للاقتصادي جان مركفتشي تحت عنوان « السباق في ميدان التنمية الاقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي » . انظر مجلة « الاقتصادي العربي » .

(٣) انظر ص ٢٤٩ من :

Paul Baran : Political Economy of Growth . New-York . 1957 .

« للحلقات المفرغة » من البؤس والتأخر الاقتصادي . والجواب الوحيد المجدي على القضايا المطروحة في كلتا الحالتين هو التخطيط الاقتصادي الاشتراكي : ففي البلدان المتخلفة يتعلق الامر بخلق واحداث الطاقات المهيأة لنمو ، اما بالنسبة للبلدان المتطورة فالامر يتعلق بالاستغلال الكامل لهذه الطاقات وتطويرها حتى بلوغ مرحلة التسوية الكاملة للمشكلة الاقتصادية . سبق لنا ان ذكرنا مرارا اقوال اللورد كينز كشاهد غير اشتراكي. فلنعد اليه مرة اخرى : فقد اشار منذ ثلاثين عاما الى امكانية « ايجاد حل للمشكلة الاقتصادية .. قبل مئة عام » ، (وذلك شريطة عدم حدوث حروب او زيادة كبيرة في السكان). انه يريد ان يقول بذلك ان « الحاجات المطلقة » ، كما يسميها ، ستكون حينئذ مشبعة . ولكن الاشتراكية تدعي انه من الممكن التوصل الى تحقيق هذا الهدف ضمن فترة زمنية اقل مما يمكن ان يتصوره اقتصادي رأسمالي . فقد رأينا ان الاتحاد السوفييتي يفكر ان هذه القضية انما هي قضية عشرين او ثلاثين عاما ، اي قبل نصف قرن من الامد الذي حدده كينز ، وانطلاقا من مستوى اضعف أو اقل من التنمية والتطور .

فهـرست

دراسات اقتصادية
صادرة عن دار الطليعة

- **الاقتصاد السياسي** : الجزء الاول
القضايا العامة (طبعة ثالثة منقحة)
اوسكار لانجه

- **الاقتصاد السياسي** :الجزء الثاني
عملية الانتاج والنظم الإجتماعية
اوسكار لانجه و د. محمد سلمان حسن

- **التضخم والنظام النقدي الدولي**
ايمنجر ، ديز ، وفيكيت

- **نماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطني الشامل**
فلاديمير موكري

- **التخطيط الاقتصادي** (طبعة ثالثة موسعة)
د. محمود الخمصي

- **فخ القروض الخارجية :**
صندوق النقد الدولي والعالم الثالث
شريل بايِر

- **مشاكل التنمية الاقتصادية وتعبئة السكان الحديثين**
تيودور دامس

- **المالية العامة : دراسة مقارنة**
د. حسن عواضة

- **مشكلات النقود والانظمة النقدية التسليفية في الرأسمالية**

ج . غ . ماتيوخين

- **الاصلاح الزراعي بين النظرية والتطبيق**

دورين ورينر

- **الامبريالية الجديدة**

حمزه علوي وهاري ماكدوف

- **الاقتصاد السياسي للتخلف ، واسباب التخلف الاساسية (طبعة ثانية)**

بول باران وايف لاكوست

- **دراسات في اقتصاديات التربية**

د. منذر عبد السلام

- **تيارات رئيسية في علم الاقتصاد**

اجناسي ساكس

سلسلة « دراسات في اقتصاديات

الوطن العربي »

- **الاقتصاد العربي امام التحدي : دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا**

د. جورج قرم

- **القطاع الخارجي وتطور الاقتصاد اللبناني في المدى الطويل**

د. خالد الشاعر

- **مشروع جديد لقانون الضريبة الموحدة على الدخل (لبنان)**

د. بشير داعوق

- **القطن وظاهرة الانتاج الاحادي في الاقتصاد السوري**

بو علي ياسين

- **مصادر الفكر العربي في الاقتصاد في العراق (مختصر)**

د. خير الدين حسيب

- **مصادر الفكر الاقتصادي العربي في العراق ١٩٠٠ ــ ١٩٧١ (موسع)**

د. خير الدين حسيب

- **مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي ــ دراسة مقارنة ــ**

د. خير الدين حسيب

- **دراسة في الاقتصاد العراقي**

د. محمدسلمان حسن

- **التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق : ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠**

د. فاضل عباس مهدي

- **نحو تخطيط الاقتصاد العراقي**

د. صبري زاير السعدي

محمد أبو بكر الدويشي

هذا الكتاب

تتجه انظار رجال السياسة والاقتصاد جميعاً ـ على مختلف اتجاهاتهم ومذاهبهم ـ لمواجهة مشكلة التخلف التي تعتبر اخطر مشاكل هذا العصر .

وهذا الكتاب دراسة حول الموضوع ، كتبها الاقتصادي التقدمي الراحل « موريس دوب » مناقشاً قضايا التخلف ، ومحدداً الاتجاه الذي يقود البلدان المتخلفة على طريق التقدم .

الثمن : ٤٠٠ ق. ل.
او ما يعادلها.

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت